

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٦٦

الثلاثاء، ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد مينون (توغو)
الأعضاء:	أذربيجان السيد مهديف
	الأرجنتين السيدة بير سيفال
	أستراليا السيدة كينغ
	الاتحاد الروسي السيد إليتشيف
	باكستان السيد مسعود خان
	جمهورية كوريا السيد شول كينغ - هيون
	رواندا السيد ندو هوغوريهي
	الصين السيد وانغ مين
	غواتيمالا السيد روسينثال
	فرنسا السيد بريانس
	لكسمبرغ السيد أسيلبورن
	المغرب السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

(S/2013/263)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/263)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي البوسنة والهرسك، وصربيا وكرواتيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد توماس ماير - هارتنغ، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/263 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠١٣ من الأمين العام يحيل بها التقرير الثالث والأربعين للممثل السامي للبوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة الآن للسيد إنزكو.

السيد إنزكو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم المتواصل للبوسنة والهرسك واهتمامهم بها.

لحسن الحظ، ليس لمسألة البوسنة والهرسك الأبعاد الأمنية المباشرة للمسائل الأخرى التي يتناولها مجلس الأمن. إلا أنني متأكد من أن المجلس سوف يتفق معي على أن ما يحدث في البوسنة والهرسك مسائل تتجاوز حدودها. البوسنة والهرسك هي البلد الذي أصبح رمزا بعدد من الطرق للترامنا المشترك وسعينا إلى التكامل في القارة الأوروبية المترسخ في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار والتسامح دوما. إذ نسعى إلى تحقيق تلك الرؤية، ينبغي لنا، بطبيعة الحال، أن نفخر بالتقدم الذي أحرز في البوسنة والهرسك عقب الحروب المأساوية التي شهدتها التسعينيات. ولكن علينا أن نعترف أيضا بأن العمل لم ينته بعد، وأن المشاركة لا تزال ضرورية إذا أردنا الحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن والبناء عليها لتحقيق هدفنا المشترك.

ويؤسفني أن أبلغ المجلس أنه خلال الأشهر الستة منذ تقريرتي السابق (S/2012/813)، لم يزل الزعماء السياسيون في البوسنة والهرسك يخيبون آمال مواطني البلد ولم ترق جهودهم إلى المستوى المحدود جدا لتوقعات المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، تخلف البلد أكثر عن ركب جيرانه بوصفهم بلدان منطقة. فصربيا وكوسوفو تطبعان العلاقات في أعقاب اتفاق تاريخي تفاوض بشأنه مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي البارونة أشتون، ويبدو أن صربيا مستعدة للشروع بمحادثات مع الاتحاد الأوروبي بشأن الانضمام.

وتفصل الآن سبعة أسابيع فقط بين كرواتيا والحصول على العضوية الكاملة، بعد أن ضربت مثالا رائعا للبلدان الأخرى في المنطقة لما يمكن تحقيقه إذا حصل التغيير من خلال الإصلاح. كما أن التقدم الذي حققه الجبل الأسود مثير للإعجاب. وتمضي المنطقة قدما، ففي أسابيع سبعة، سيكون للبوسنة والهرسك ١٠٠٠ كيلومتر من الحدود المشتركة مع الاتحاد الأوروبي

وفي الوقت نفسه، للأسف، لا تزال البوسنة والهرسك تراوح مكانها. إذ يواصل القادة السياسيون خذلانها عاما

قبل استعراض التطورات السياسية الرئيسية الأشهر الستة الأخيرة من منظور ولايتي، أود أن أوضح بصورة لا لبس فيها أن السبب الأساسي لاستمرار تخلف البلد عن ركب جيرانها هو استمرار المسؤولين المنتخبين والأحزاب السياسية في وضع مصالحهم الشخصية والمصالح السياسية الضيقة للأحزاب قبل مصالح المواطنين والبلد ككل.

إن كون عمليات التكامل الأوروبي - أطلسي لم تكن قوية بما يكفي حتى الآن للتغلب على هذا ينبغي أن يبعث على قلقنا جميعاً، ويستدعي تفكيراً جاداً في عناصر استراتيجيتنا الموحدة للمضي قدماً.

أنتقل الآن إلى التطورات السياسية في الأشهر الستة الماضية، فقد هيمن على الأحداث تفاقم الأزمة السياسية والدستورية في الاتحاد المتصلة بأغلبية برلمانية جديدة يجري تشكيلها في هذا الكيان.

وعلى الرغم من الأغلبية التي يتمتع بها التحالف الجديد الذي لديه الحق الواضح والمشروع في السعي إلى إجراء تعديل حكومي، لم يستطع إزالة الحكومة الحالية، لأن بعض الأطراف استخدمت آليات المنع الدستوري المصممة أصلاً لحماية حقوق الناس، الذين يتألف منهم الشعب، في عرقلة اعتماد التصويت بعدم الثقة. وازدادت الأزمة تعقيداً بسبب أن المؤسسة المسؤولة عن حل هذه العرقلة - ما يسمى بالفريق المعني بالمصالح الحيوية الوطنية التابع للمحكمة الدستورية الاتحادية - لا تعمل بسبب فشل السلطات المختصة في تعيين القضاة الذين ينقصهم الفريق على مدى أربع سنوات ونصف السنة.

وكما لو أن هذه التطورات لم تكن انحرافاً خطيراً بما يكفي حيال الصعوبات الملحة التي تواجهها سلطات الاتحاد، فقد تم اعتقال رئيس الاتحاد في ٢٦ نيسان/أبريل، ولا يزال قيد الاحتجاز.

بعد عام، حيث لم يتمكنوا من الوصول إلى الحلول الوسطى السليمة اللازمة للوفاء بمتطلبات الاندماج الأوروبي - أطلسي والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة جدا التي تواجه البلد - وكل هذا يحصل على الرغم من المشاركة التدريجية المدعومة وبالغة السخاء التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي في الميدان. أود أن أذكر على وجه الخصوص الجهود الدؤوبة التي يبذلها الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي بيتر سورينسين.

وشهد البلد الحقيقة المحزنة لسياسة البوسنة مرة أخرى في نيسان/أبريل، عندما أخفق زعماء البلد في التوصل إلى اتفاق بشأن تنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الذي كان من شأنه أن يفتح الباب أمام المرحلة التالية لعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي. في هذا الصدد، أود أن أسأل الزعماء السياسيين: ما الذي كان يفترض أن يكون أيسر حلاً تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن قضية سايديتش/فيتيتشي، أم المسألة التاريخية لصربيا وكوسوفو؟

وشهدت السنتان الماضيتان دينامية مماثلة فيما يتعلق بتطلعات البلد تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي، حيث لم يتم إحراز سوى قدر ضئيل من التقدم الملموس بشأن تسجيل الممتلكات العسكرية باسم الدولة، وهو المطلوب لإفساح المجال أمام دخول البلد في خطة عمل الحلف المتعلقة بالعضوية. وكلا المهمتين كانت بسيطتين وواضحتين، وتنطويان على تكلفة مادية ضئيلة أو معدومة وكان يمكن إنجازهما في غضون أيام مع توفر الحد الأدنى من الشجاعة السياسية والتفهم بأن التوصل إلى الحلول التوفيقية السليمة من خلال الحوار السياسي هو حالة مرجحة لجميع الأطراف المعنية. ومع ذلك فإن اتباع نهج الصفرية في الحياة السياسية لا يزال مستمراً دون هوادة عاماً بعد عام.

لا بد من أن يتغير هذا النهج، ويجب أن يتغير الآن إذا أريد ألا تهدر الـ ١٦ شهراً المقبلة في حملات انتخابية عقيمة.

المشمولة بالتقرير. وثمة تصريحات ترمز إلى السياسة الرجعية التي لا تزال سائدة، وهي تنكر ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية في سريرينيتسا، ويتواصل نشرها أيضا.

وفي تناقض حاد، أعرب الرئيس توميسلاف نيكوليتش رئيس صربيا، ورئيس الوزراء داتشيتش ونائب رئيس الوزراء ألكسندر فوتشيتش، عن مشاعر السلطات في بلغراد، وأظهروا في الأسابيع الأخيرة القيادة السياسية الجديرة بأسمى آيات الثناء. وعندما أقدم الرئيس نيكوليتش صراحة على الاعتذار عن جرائم سريرينيتسا وغيرها من جرائم الحرب التي ارتكبتها أفراد باسم الدولة الصربية أو الشعب الصربي، خطا خطوة شجاعة نحو المصالحة الإقليمية التي، إذا تمت متابعتها، يمكن أن تفتح الطريق أمام المزيد من التحسينات في العلاقات بين ساراييفو وبلغراد.

كما تجدر الإشارة إلى أنه، بناء على مبادرة من تركيا، ينعقد اليوم اجتماع بين رؤساء صربيا والبوسنة والهرسك وتركيا. لقد جاء وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو شخصيا إلى ساراييفو في الأسبوع الماضي بهدف الإعداد لهذا الاجتماع التاريخي. هذه الجهود بالغة الأهمية ليس للتعاون الإقليمي فحسب، بل للمصالحة الإقليمية. وبطبيعة الحال، إنها تتمتع بدعمي الكامل.

بشكل عام، لا أزال أيضا أشعر بالقلق إزاء وجود نمط الاستخفاف بسيادة القانون الذي ظهر خلال العامين الماضيين، ليس أقله في الاتحاد. لهذا السبب، رفعت تقريرا خاصا إلى المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام المعني بسيادة القانون في البوسنة والهرسك. والفشل المستمر للمؤسسات المحلية في تنفيذ قرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن النظام الانتخابي في موستار هو مثال على ذلك، ويمثل انتهاكا لاتفاق السلام، الذي ينص على أن قرارات المحكمة نهائية وملزمة. ونتيجة

أما إعادة تشكيل حكومة جمهورية صربسكا بشكل سلس في آذار/مارس من هذا العام، فتتناقض تناقضا حادا مع حالة الاتحاد. لقد انتخب الائتلاف الحاكم في جمهورية صربسكا رئيسا جديدا للوزراء واستبدل عددا من الوزراء، لمواجهة حسبا يبدو تدهور الحالة الاقتصادية، التي شملت إضرابات القطاع العام. وعلى النقيض من حكومة الاتحاد، واصلت حكومة جمهورية صربسكا عقد اجتماعات منتظمة فيما تسعى إلى التصدي للعديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها.

ومع ذلك، وفقا للولاية المعطاة لي بموجب اتفاق دايتون للسلام، وهي ترد في قرارات مجلس الأمن المتعاقبة، لا أزال أشعر بقلق عميق إزاء التحديات الأساسية لسيادة دولة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية الآتية من بعض ممثلي جمهورية صربسكا، بما في ذلك رئيس الكيان دوديك. لقد أشرت قبل ستة أشهر إلى أن مسألة الدعوة المتنامية لحل البوسنة والهرسك من جانب مسؤولي جمهورية صربسكا تستحق اهتماما خاصا من المجتمع الدولي. وتقييمي في هذا الصدد لم يتغير. فالتصريحات التي أدلى بها والإجراءات التي اتخذت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهي مفهوسة في تقريرتي، تمثل في رأيي استمرارا لهذه السياسة المثيرة للقلق.

وفي الشهر الماضي بالتحديد ومرة أخرى قبل بضعة أيام، قال رئيس جمهورية صربسكا إن البوسنة والهرسك "ليست لديها على الإطلاق إمكانية البقاء"، ووصف البوسنة والهرسك كما لو أنها

"المتألم الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة، ولا يزال المجتمع الدولي يمدّه بالأوكسجين كي يتعين عليه أن يظل على قيد الحياة".

هذا مجرد واحد من هذه التصريحات العديدة التي ذكرتها في تقريرتي، وهي ما فتئت تصدر حتى انتهاء هذه الفترة

هناك المزيد من الأعذار، ولا يوجد لهم مكان يختبئون فيه بغية التهرب من تحمل مسؤولياتهم. الاختيار بسيط. بإمكانهم أن ينجحوا معاً، أو بإمكانهم أن يفشلوا معاً. أنا أعرفهم جميعاً. وأنا أعلم أنه بإمكانهم القيام بما هو أفضل بكثير، وأدعوه من على هذا المنبر الأكثر تميزاً إلى إظهار الشجاعة التي تؤدي، في نهاية المطاف، إلى حلول وسط صحية تمكن البلد من إحراز التقدم.

ومن جانبنا، يجب أن نواصل مساعدة أولئك في البوسنة والهرسك الذين يريدون للبلد أن يتقدم، بينما نقف أيضاً بحزم ضد جميع الذين يسعون إلى إعادة نكء جراح الماضي. ولا يمكن للبوسنة والهرسك أن تمضي قدماً إلا إذا تطلعت إلى الأمام وليس إلى الوراء. وبناء على ذلك، آمل عندما أقدم تقريراً إلى المجلس بعد ستة أشهر، أن يكون بوسعنا أن ننظر إلى عام ٢٠١٤ باعتباره العام المفعم بالتقدم، وليس العام المتصف بأزمة عميقة. وبالنسبة إلى البوسنة والهرسك، نحن بحاجة ليس إلى الاهتمام المستمر من المجتمع الدولي فحسب، ولكن أيضاً إلى الصبر واتباع نهج طويل الأجل. ثمة أجيال جديدة تنشأ، وهي على استعداد للالتزام بهذا البلد الرائع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد إيتزكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسرني سروراً خاصاً أن أكون الأول على قائمة المتكلمين بشأن موضوع المناقشة الجارية اليوم، وأكثر من ذلك لأنني قضيت عدة سنوات في البوسنة والهرسك.

رأيت سكان ذلك البلد يعانون. رأيتهم يستعيدون الأمل والثقة. وعلى الفور عقب صدمة الحرب والدمار الذي أسفرت عنه، رأيت بلداً تسوده الوعود وروح التسامح وعلى استعداد لتنحية الماضي جانبا آملاً في حياة أفضل.

لذلك، لم يتمكن سكان موستار من التصويت في الانتخابات المحلية لعام ٢٠١٢. وأكبر حزين في موستار يتحملان معظم المسؤولية عن الفشل في التوصل إلى اتفاق، وأتوقع أن يبدأ هذان الحزبان العمل على التوصل إلى تفاهم. ولعله من غير المستغرب، نظراً للمناخ العام، أن تفشل سلطات البوسنة والهرسك مرة أخرى في إحراز تقدم ملموس بشأن تحقيق الأهداف العالقة التي حددها المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام بأنها شروط أساسية لإغلاق مكتب الممثل السامي.

لم تكن كل الأخبار سيئة. لقد سبق أن ذكرت بعض الجوانب الإيجابية الآتية من جمهورية صربسكا. بالإضافة إلى ذلك، يعقد مجلس الوزراء على مستوى الدولة، الذي خضع لتعديل وزاري في تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماعات منتظمة. فاعتمدت ميزانية الدولة لعام ٢٠١٣ في الوقت المحدد، للمرة الأولى في غضون عامين. ولكن الائتلافات على مستوى الدولة لم تتمكن بشكل عام حتى الآن من إحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه على الصعيد التشريعي.

إن الحالة الأمنية المستقرة هي نقطة البداية لكل شيء آخر، ومن خلال استمرار وجود كلتا البعثتين العسكريتين للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي في البوسنة والهرسك، يظل المواطنون يشعرون بالطمأنينة إلى أن البلد لا يزال آمناً ومأموناً، على الرغم من الوضع السياسي الصعب، وفي الوقت الذي يعمد كبار الساسة مراراً وعلناً إلى التشكيك في مستقبل البلد. وقبل مداولات مجلس الأمن التي ستجري في تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن إيماني القوي بأن وجود بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية في البوسنة والهرسك بموجب ولايتها الحالية أمر أساسي لدعم جهود المجتمع الدولي المستمرة، وقدرتي على الوفاء بولائي المدينة.

إن الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك والأحزاب التي يمثلونها يواجهون خياراً يتزايد صعوبة يوماً بعد يوم. لن يكون

وبالنظر إلى ذلك السيناريو الذي يبعث على القلق بشكل كبير، فإن عقد الدورات العادية لمجلس رئاسة دولة البوسنة والهرسك، واتخاذ العديد من القرارات السياسية والمتعلقة بالميزانية والدفاع، وعقد جلسات مجلس الوزراء بانتظام، وتنفيذ نتائج انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ المحلية، والانتخاب الرمزي لأول عمدة لسرايفو من غير البشناق كلها أسباب تدعو للأمل. وتظهر تلك التطورات أن مسار الحل التوفيقي قابل للتحقيق، إن توافرت إرادة سياسية واحترام سيادة القانون.

والبوسنة والهرسك هي البلد الذي خرج من صراع طويل ومؤلم هز ضمير المجتمع الدولي، وأثر بشكل دائم على شعب هذا البلد الصديق. ولا بد من الحفاظ على اتفاق دايتون، الذي جاء نتيجة لحل توفيقي تاريخي، وتعزيزه، ولا ينبغي إضعافه أو زجه إلى الفشل. ونأمل أن يتمكن جميع أعضاء الاتحاد من مقاومة إغراء الإجراءات الأحادية، ومحاولات بلوغها. كما نأمل أن تستأنف الأطراف حوارا سياسيا مسؤولا من أجل مواصلة البناء اليوم وإرساء مستقبل مشترك. ومن الواضح أن ذلك في مصلحة جميع المجتمعات التي تشكل البوسنة والهرسك، تماما كما هو في مصلحة الاستقرار في المنطقة بأسرها.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نرحب بالسيد فالونتان إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك. كما نحيط علما بعرض تقريره (S/2013/263، المرفق)، الذي استمعنا إليه بقلق بسبب عدم إحراز تقدم خلال الفترة قيد النظر. ونود أن نذكر خمسة تعليقات فيما يتعلق بالتقرير.

أولا، نكرر تأييدنا لاتفاق دايتون ولحماية السيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك والحفاظ عليهما. ونعتقد أن الحاسم أن يواصل القادة السياسيون والوجود الدولي التركيز على مراقبة التوازن الذي أرساه ذلك الاتفاق ومتابعة الهياكل السياسية.

وأود أن أشكر السيد فالونتان إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على عرض تقريره النصف السنوي عن الحالة في البوسنة والهرسك (S/2013/263، المرفق). والانطباع العام الذي نخرج به من التقرير هو انطباع الجمود السياسي وترسيخ المواقف من جانب الشركاء في الاتحاد. وأسفر ذلك عن تدهور الحالة ويؤدي إلى خطر تفكك المؤسسات التي وضعها اتفاق دايتون. ولا يزال اتحاد البوسنة والهرسك يعاني من أزمة دستورية وسياسية على المستويين الاتحادي والكانتونات. وتقوض تلك الأزمة تماسك البلد وسيادته بينما تهدد سلامة أراضيه وتؤخر اندماجه الأوروبي - الأطلسي.

وعلى الجبهة السياسية، يشير التقرير إلى صراع السلطات السياسية الذي اتسمت به الحياة السياسية في البوسنة والهرسك وأدى إلى شلل في أداء مؤسسات الاتحاد، لا سيما المحكمة الدستورية، وهو أمر حاسم لكفالة احترام سيادة القانون. ويضعف الخطاب القومي الطنان والتصريحات الاستفزازية فيما يتعلق بمؤسسات البوسنة، فضلا عن الإجراءات أحادية الجانب، أسس الاتحاد ويعرض للخطر ١٧ عاما من الإنجازات المضنية في البناء على الترتيبات التي أسفر عنها اتفاق دايتون. وفي الوقت نفسه، لم تتمكن البوسنة والهرسك من إحراز تقدم في الوفاء بالأهداف الخمسة والشرطين اللازم استيفاءهما لإغلاق مكتب الممثل السامي، لا سيما حينما يتعلق الأمر بمسألة الملكية ومنطقة برتشكو.

ولتلك الاتجاهات السلبية تأثير مباشر على حياة الناس اليومية، وكذلك على تحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية الخاصة بهم. وبعيدا عن خدمة مصالح طويلة الأجل لأي جزء مكون للاتحاد، تسبب الحالة ضررا لجميع المجتمعات في ما تقوم به للتأكيد على الاختلافات، ووضع مختلف المصالح بعضها ضد بعض وتقويض آفاق المصالحة الوطنية المنشودة.

وفينتشي. ونؤكد على أهمية حماية حقوق الأقليات العرقية، وبالتالي تنفيذ هذا الحكم الهام.

ويوضح التقرير أنه، بالرغم من حسن نوايا المجتمع الدولي ودعمه، لن يؤدي ذلك وحده إلى إحراز التقدم. وفي ذلك الصدد، نتفق مع الممثل السامي إنزكو على أن احترام اتفاق دايتون - بخاصة الإطار الدستوري وسيادة القانون - شرط مسبق حاسم وأداة لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في البوسنة والهرسك. وللسلطات والأحزاب السياسية الاضطلاع بدورها.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت

بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أرحب بعودة الممثل السامي إنزكو إلى مجلس الأمن، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية الوافية وجهوده الدؤوبة لدعم اتفاق دايتون للسلام.

إنّ الولايات المتحدة ثابتة في التزامها بنجاح البوسنة والهرسك، ونحن، شأننا شأن حلفائنا، استثمرنا الكثير في هذا البلد منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام عام ١٩٩٥. وإذ نفكر في التقرير المعروض اليوم (S/2013/263، المرفق) وفي الإرادة الطيبة لدينا تجاه البوسنة والهرسك، فإننا نودّ أن نتناول ثلاث نقاط.

أولاً، إننا نواصل دعمنا بقوة لتطلعات البلد إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وقد ساورنا الأمل بأنّ الإئتلاف الجديد سيجعل هذه الأهداف أولوياته العليا. ومن المؤسف أنّ السياسيين في جميع أنحاء البلد يبدون أكثر اهتماماً بوضع برامجهم السياسية الشخصية فوق مصالح المواطنين الذين انتخبوا ليمثلوهم. لكنّ الجهود الجارية في الكيان الاتحادي لتعديل الإئتلاف الحاكم ابتعدت عن البرنامج الإصلاحي الأوروبي - الأطلسي. وحُكْم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عام ٢٠٠٩ في قضية سايديتش - فينتشي يبقى غير منفذ، ممّا ينتهك حقوق الشعوب غير التأسيسية ويحول دون ترشيح البلد لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ثانياً، فيما يتعلق بالنقطة السابقة التي ذكرتها، ما زلنا نشعر بالقلق حيال الطرح السلي لبعض القادة ضد اتفاق دايتون والسيادة والسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك. ونشعر بالقلق بشكل خاص لأن تلك الكلمات رافقتها جهود تهدف إلى تقويض عمل الاتحاد ومؤسساته، وفي بعض الحالات حتى إلى تعطيله. وعلى الرغم من الأزمة الدستورية والجمود الذي يسود الحالة الراهنة، نرحب باعتماد الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٣. كما ننظر بإيجابية إلى تمكن مجلس وزراء الدولة من الاجتماع بانتظام. وعلاوة على ذلك، نؤكد على ضرورة استئناف الحوار بين الأحزاب السياسية، بخاصة من أجل إحراز تقدم على الجبهة التشريعية.

ثالثاً، نشعر بالقلق إزاء الحالة الجارية في موستار، حيث لم يكن من الممكن إجراء انتخابات السلطات المحلية كما حدث في بقية أنحاء البلد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وذلك بسبب عدم تنفيذ حكم المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. ونأمل أن تؤدي عملية التيسير التي تشارك فيها العديد من الأحزاب إلى تسوية الحالة وتخفيف التوتر. وفي ذلك الصدد، نأمل أيضاً أن تكون تلك الخطوة الهامة أساساً لإحراز تقدم ملموس والتحول إلى بلد ينعم بالاستقرار والديمقراطية.

رابعاً، من دواعي الأسف أنه، خلال الفترة التي يشملها التقرير، لم تتمكن سلطات البوسنة والهرسك من إحراز أي تقدم ملموس فيما يتعلق بالأهداف المعلقة التي حددها المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بوصفها شرطاً أساسياً لإغلاق مكتب الممثل السامي. ونتطلع باهتمام إلى نتائج اجتماعات المجلس المقبلة، يومي ٢٢ و ٢٣ آيار/مايو. ونأمل أن يتمكن المجلس من الخروج بتوصيات محددة بشأن المسار المقبل.

خامساً، نذكر تنفيذ الحكم الصادر ضد البوسنة والهرسك من المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش

والمخاطر المستمرة على اتفاقات دايتون للسلام هي السبب في مواصلة دعم وجود مكتب الممثل السامي حتى تُلبى معايير خطة "٢+٥". ومن الأساسي أن يواصل المكتب تلقي الموارد والدعم السياسي الكافيين لتنفيذ ولايته بمقتضى اتفاق دايتون للسلام وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وأخيراً، أودّ أن أسلط الضوء على الأهمية المستمرة للعدالة والمصالحة في الاستقرار الإقليمي الطويل الأجل، ولا سيما في البوسنة والهرسك. وإننا ننضم إلى الممثل السامي في التنويه برئيس جمهورية صربيا نيكوليتش على اعتذاره العلني الأخير عن الجرائم التي ارتكبت في سربرينيتسا. ونحن ندعم بقوة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فيما هي تواصل عملها الأساسي في أن تسوق إلى العدالة الأفراد المسؤولين عن بعض أفظع جرائم النزاع البوسني. والتوقيع في كانون الثاني/يناير على بروتوكول متعلق بالتعاون بشأن جرائم الحرب بين البوسنة والهرسك وصربيا تطور إيجابي آخر سيسهم في ضمان المثول أمام العدالة للمتهمين محلياً من المشتبه بارتكابهم جرائم حرب.

لكنّ هناك تطورات محلية أخرى متعلقة بالمصالحة أكثر إثارة للاستياء. إذ يساورنا قلق خاص بشأن الجهود المتواصلة لبناء كنيسة أرثوذكسية بمحاذاة مقبرة جماعية مكشوفة وموقع نُصّب ومدفن بوتوتشاري التذكاري، حيث ووري الثرى الآلاف من ضحايا الإبادة الجماعية في سربرينيتسا. والولايات المتحدة تدعم بقوة حرية الأديان، لكنّ بناء كنيسة في مثل هذا الموقع الحساس، حيث لا توجد طائفة أرثوذكسية محلية، لا يمكن تفسيره إلا أنه استفزاز متعمّد يراد به تعميق عدم الثقة والخوف بين المجموعات الإثنية.

وأود أن أؤكد مجدداً التزام الولايات المتحدة القوي برؤية البوسنة والهرسك تتجاوز ماضيها المضطرب نحو مستقبل مزدهر. وإننا نتطلع إلى العمل مع حكومة البوسنة والهرسك

وما لم تُحلّ هذه المسألة قريباً، فإنّ البوسنة والهرسك تخاطر بإجراء انتخابات في السنة المقبلة منتهكة الحكم القضائي. ويبقى على البلد أن يسجل ممتلكات الدفاع بغية الوفاء بشرط منظمة حلف شمال الأطلسي لتنشيط خطة عمل العضوية، وهي عملية تجري إعاقته من جانب السياسيين في جمهورية صربسكا. ومن الواضح تماماً افتقاد البوسنة والهرسك للتقدم بالمقارنة بغيرها الذين يمشون جميعاً في التقدم سريعاً نحو الاندماج الأوروبي - الأطلسي.

ثانياً، لقد مضى أكثر من خمس سنوات طويلة على اعتماد المجلس التوجيهي لمجلس إحلال السلام خمسة أهداف وشرطين لإغلاق مكتب الممثل السامي. وما تُسمّى خطة عمل "٢+٥" تتكون من مسائل ينفرد مكتب الممثل السامي بالأهلية والصلاحيّة للإشراف عليها، وهي التي كان يمكن لقادة البوسنة والهرسك أن يُجزّوها بسهولة عام ٢٠٠٨، دافعين الدولة في طريقها نحو عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وبدل ذلك، ركّز عدد من القادة السياسيين طاقتهم على تفكيك أو تقويض اتفاق دايتون ومختلف المؤسسات والقوانين المنشأة منذ عام ١٩٩٥،

التي تحتاج إليها البوسنة والهرسك للخير العام لشعبها، ولعملها بصفتها جزءاً من أوروبا حديثة معاً.

وعلى السلطات المحلية واجب قانوني يقضي باحترام سلطة الممثل السامي وإطار اتفاق دايتون. لكنّ مسؤولي جمهورية صربسكا دأبوا على تقويض مؤسسات الدولة وأصدروا بيانات تدعو إلى التشكيك في سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. وفي الاتحاد، فشلت الأطراف المحلية في مواساة في الوفاء بالتزامها بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن النظام الانتخابي. وهذه الأعمال تتجاهل أهم العناصر الأساسية في الدستور البوسني واتفاق دايتون. فيجب أن تتوقف فوراً.

لأن السلطات البوسنية نفسها ظلت قادرة على التعامل مع التهديدات الأمنية المحتملة. وعلى هذه الخلفية، أعيد تشكيل عملية ألثيا في أيلول/سبتمبر. ونحن نرحب بكون جهود القوة قد تركزت بشكل رئيسي منذ ذلك الحين على بناء القدرات والتدريب، مع الاحتفاظ بوسائل المساهمة في قدرة السلطات البوسنية على الردع.

وترحب لكسمبرغ بالوجود السياسي المتزايد للاتحاد الأوروبي في الميدان منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وبالولاية المعززة لممثلها الخاص ورئيس البعثة في سراييفو، السيد بيتر سورينسن، التي تشهد على الاستعداد المتواصل لدى الاتحاد الأوروبي لمساعدة البوسنة والهرسك على أداء عمل أفضل في المضى قداماً ببرنامج إصلاحها نحو الاستقرار والتنمية والتكامل مع الاتحاد الأوروبي.

أما وأن كرواتيا ستنضم إلى الاتحاد الأوروبي في غضون بضعة أسابيع، والعلاقات بين صربيا وكوسوفو تعود إلى طبيعتها، بفضل الحوار الذي يسهه الاتحاد الأوروبي، فإننا، مثل الممثل السامي، نشعر بالقلق حيال كون البوسنة والهرسك متخلفة عن الركب بالمقارنة بجيرانها.

ونحن نغتني هذه الفرصة لتشجيع القادة السياسيين على التغلب على خلافاتهم وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لإحراز تقدم في البلد. ولا بد من تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتس وفينتنشي ضد البوسنة والهرسك فيما يتعلق بحق انتخاب الأقليات لعضوية هيئة رئاسة البوسنة والهرسك ومجلس الشعوب التابع للبرلمان البوسني. ونأسف لأنه، على الرغم من جهود التيسير من قبل الاتحاد الأوروبي، لم ينجح القادة السياسيون في التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة بحلول الموعد النهائي في ١١ نيسان/أبريل.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على اقتناعنا الراسخ بأن مستقبل البوسنة والهرسك بوصفها بلداً متحداً ومستقراً ومتعدد

والمجتمع الدولي لرؤية اتفاق دايون للسلام قد نُفذ بشكل كامل، والبلد يتقدم بلا عودة نحو مساره الأوروبي الأطلسي.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): إنني أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في شكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، على إحاطته الإعلامية والتزامه بذلك البلد.

إن لكسمبرغ تؤيد البيان الذي سيلقيه المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

لقد رسم الممثل السامي صورة قائمة نوعاً ما للحالة في البوسنة والهرسك. فالأزمة السياسية على المستوى الاتحادي ما انفكت تعيق الإصلاحات الأساسية. ووحدة البلد وسلامته الإقليمية لم تصبحا بعد موضوع توافق كامل في الأوساط السياسية، وجرى التشكيك فيهما في بعض الخطابات الانفصالي المثير للاستياء. والبلد يتعامل أيضاً مع حالة اجتماعية - اقتصادية صعبة. وفي غياب رؤية مشتركة لدى قادة البوسنة والهرسك، فقد أخفقوا في إطلاق الإصلاحات الضرورية لتحقيق الأهداف التي حددوها لأنفسهم بشأن الاندماج الأوروبي والأوروبي - الأطلسي.

أما بعد، فليست كل الأخبار سيئة، كما يشير الممثل السامي في تقريره الثالث والأربعين إلى مجلس الأمن (S/2013/263، المرفق) وكما استذكر صباح اليوم. ونحن نرحب بكون مجلس الوزراء على مستوى الدولة، الذي جرى تعديله في تشرين الثاني/نوفمبر، يجتمع بانتظام. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ميزانية الدولة لعام ٢٠١٣ قد اعتمدت في حينها للمرة الأولى منذ سنتين.

وفوق ذلك، نرى أن الحالة الأمنية قد بقيت هادئة ومستقرة. فمنذ إنشاء قوة عملية ألثيا بقيادة الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٤، لم تضطر يوماً للتدخل لاستعادة السلام،

وجرائم الحرب؟ ويساورنا القلق إزاء ما نلاحظه من التنامي الكبير للتطرف الإسلامي في الاتحاد.

وعلى عكس الحالة في اتحاد البوسنة والهرسك، فإن الوضع في جمهورية صربسكا مستقر بوجه عام. فقواها السياسية تواصل التعاون بنجاح فيما يتعلق بشؤون البوسنة على أساس نهج يدعم اتفاق دايتون والمصالح الوطنية للصرب البوسنيين في البوسنة والهرسك. وحكومتها تصر على ضرورة التوصل إلى اتفاق في البوسنة والهرسك بشأن الإصلاح في البلد، بالامتناع عن أي انتهاك لتوافق الآراء، بما في ذلك لدى اتخاذ قرارات بشأن المسائل السياسية. وما لم يتم التمسك بهذه المبادئ، فإن وجود البوسنة والهرسك سيكون مستحيلاً.

إن روسيا تؤيد السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وتأمل أن تعمل مؤسساتها على أساس سليم، مع كفالة المساواة بين الشعوب الثلاثة المؤسسة للدولة، تمثيلاً مع اتفاق دايتون. وتتمثل إحدى المهام الهامة للمجتمع الدولي في هذه المرحلة من العملية البوسنية في نقل المسؤولية عن مستقبل البلد إلى البوسنيين أنفسهم. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إلغاء مكتب الممثل السامي واستئناف الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج "٥ + ٢" الذي وضعه المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام.

ونحن مقتنعون بأن المسائل المتبقية في هذا الإطار وأي مسائل أخرى ذات أهمية حيوية لمستقبل البلد ينبغي أن تُحل بواسطة البوسنيين أنفسهم من خلال اتفاق بين جميع الشعوب الثلاثة المؤسسة للبوسنة والهرسك: البشناق والصرب والكروات. وفي هذا السياق، فإننا نؤيد الموقف المبدي بخصوص عدم جواز التدخل الخارجي في عملية التفاوض الداخلية في البوسنة والهرسك. ومن شأن أي دعم خارجي لطرف واحد تقويض التوازن السياسي الدقيق في البلد.

الأعراق يكمن بصورة راسخة في سياق أوروبي. وعلاوة على ذلك، فإن تلکم هي رغبة الغالبية العظمى من سكان البوسنة.

ولكسمبرغ، بصفتها عضواً في الاتحاد الأوروبي وعضواً منتخبا في مجلس الأمن، لن تدخر وسعاً، من جانبها، لتشجيع قادة البوسنة والهرسك على الوفاء بتطلعات مواطنيهم من خلال التغلب على الجمود الحالي واتخاذ القرارات اللازمة لوضع مصير بلدهم بين أيديهم حقاً.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): استمعنا بإمعان إلى البيان الذي أدلى به الممثل السامي إنزكو. وتقريره المقدم إلى مجلس الأمن (S/2013/263، المرفق) مفصل وحافل بالمعلومات، ولكنه للأسف أبعد ما يكون عن التحليل الموضوعي للحالة الحقيقية في البلد ويعيبه التحيز في انتقاده لقادة صرب البوسنة. وللحصول على فكرة أكثر موضوعية عن الحالة في البوسنة والعمليات الجارية هناك، نوصي أعضاء المجلس بأن يقرأوا أيضاً التقرير التاسع المقدم من جمهورية صربسكا إلى الأمين العام ومجلس الأمن، والذي يتضح فيه تماماً التزام صرب البوسنة بالقانون الدولي وروح اتفاق دايتون.

ونحن نُسلم بأن الحالة في البوسنة والهرسك تزداد سوءاً. غير أنه لا يمكن أن نجد سبب أزمة ثانية على مستوى الدولة في خطاب زعماء جمهورية صربسكا. ومبعث القلق الحقيقي هو تفاقم العداء بين الطرفين الرئيسيين في البوسنة. وفعالية الحوار بين الأطراف البوسنية قد قُوضت، مما يتسبب في تعقيدات للمؤسسات البوسنية المركزية. وحكومة اتحاد البوسنة والهرسك تعاني من الشلل فعلاً. واحتجاز رئيسها مؤخراً بتهمة الفساد يظهر زيادة تفاقم الأزمة السياسية في الكيان الكرواتي - المسلم على خلفية التوترات بين البشناق والكروات.

ويساورنا بالغ القلق إزاء الخطاب المؤجج للمشاعر من جانب البشناق. وإلا كيف يمكننا وصف ادعاءات بأن جمهورية صربسكا نشأت فحسب نتيجة للتطهير العرقي

الصارم لولايتيهما، تفاديا لأي ازدواجية. وبينما لا نساهم في عملية أثليا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، فإننا نؤيد مهامها في كفالة الأمن في البوسنة والهرسك وتدريب موظفي وزارة الدفاع الوطنية والقوات المسلحة.

ونود أن نتناول تحديدا مسألة المصالحة الدولية في البوسنة والهرسك. إننا نؤيد إجراء تحقيق محايد في جميع الجرائم المرتكبة خلال المدة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥. وفي الوقت الحاضر، فإن القضايا المنظورة أمام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو في إطار النظام القضائي للبوسنة والهرسك منحازة بوضوح؛ بل وقمبل إلى أن تُعنى بالمزاعم الموجهة ضد الصرب فحسب. وتراودنا الشكوك حول الانصراف الواضح لرئيس هيئة الادعاء بمحكمة لاهاي عن الاتصال بالجمعيات التي تمثل أقارب ضحايا الأزمة في يوغوسلافيا من الصرب والكروات.

ونولي أهمية كبيرة للجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز الحوار الداخلي في البوسنة، دون تدخل خارجي، بشأن الخيارات التشاورية للإصلاحات الاجتماعية - الاقتصادية والميكانيكية، تمشيا مع اتفاق دايتون وآلياته. ونذكر أهمية تعديل دستور البوسنة والهرسك عقب قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتس وفينتشي ضد البوسنة والهرسك. ونحن مقتنعون بإمكانية التوصل إلى حل توفيق في هذا الصدد وبأنه يجب البحث عنه عبر الحوار المستمر. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتفق مع التفسير الواسع لآراء المحكمة بشأن استخدام ذلك القرار كذريعة لفرض إجراء استعراض لجميع أحكام اتفاق دايتون

السيد مهديف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكر السيد فالتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على عرضه للتقرير الثالث والأربعين عن تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك (S/2013/263، المرفق) ونلاحظ أن الحالة الأمنية في البلد ما زالت مستقرة. ومن بين الإنجازات التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير عقد

ونحن نعارض استئناف الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الممثل السامي في جدول أعمال الاندماج الأوروبي للبوسنة والهرسك. فحق تحديد الاندماج المستقبلي وبث روح جديدة في عملية الإصلاح حق خاص بالبوسنيين أنفسهم.

ونحذر الممثل السامي من استخدام سلطات بون الاستثنائية التي عفا عليها الزمن والتي لم تؤد إلا إلى تفاقم أوضاع كانت سلبية بالفعل في البوسنة والهرسك خلال العام الماضي. ومن الأمثلة البارزة لذلك ما حدث في آذار/مارس ٢٠١١ من إزالة العقوبات الإجرائية أمام إنشاء هيئات توجيهية في الاتحاد دون مشاركة الأحزاب الكرواتية الرئيسية. ويمثل ذلك، إلى حد كبير، السبب في أن الأزمة لا تزال محتدمة اليوم.

ونرى أن القرارات بشأن المسائل الرئيسية في تسوية الحالة ينبغي أن تُتخذ على أساس الصيغة المتفق عليها دوليا والمنبثقة عن مجلس الأمن والمجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام.

وثمة حاجة واضحة إلى أن يعمل مكتب الممثل السامي بحمة أكبر لرفع الجزاءات المفروضة على مسؤولين بوسنيين، هم أساسا من الصرب، بسبب ادعاءات بمساعدتهم لأشخاص مشتبه بهم من قبل المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وهذه العملية لا تزال تسير بخطى متثاقلة. وأشار إلى أنه خلال الأشهر الستة الماضية، لم تُرفع القيود إلا عن فرد واحد وأما ما زالت مطبقة على ثلاثة من أصل عشرة أشخاص آخرين تقريبا.

وينبغي للممثل السامي، بالتعاون مع اللجنة التوجيهية، النظر في اتخاذ الخطوات المناسبة نحو الإغلاق النهائي لنظام الإشراف الدولي للمحمد في برتشكو وهيئة التحكيم.

ونحن نؤيد توسيع نطاق بعثة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك بوصفه خطوة على طريق إنهاء عمل مكتب الممثل السامي. وفي هذا السياق، نؤيد التقسيم الواضح للعمل بين الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي مع الامتثال

واصل الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلد مسيرة ضعفه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع انخفاض في الصادرات والواردات والإنتاج الصناعي وزيادة في عجز التجارة الخارجية وفي البطالة. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تركز جميع الفصائل السياسية في البوسنة والهرسك على أولويات البلد الاقتصادية والتنموية. وهناك أيضا حاجة إلى مضاعفة الجهود لمعالجة وحل القضايا الإنسانية المعلقة منذ فترة طويلة، ولا سيما تلك المتعلقة بالأمن، وإلى ضمان تأمين حقوق العائدين وإنفاذها بالكامل. ونحن ندعو جميع الأطراف في البوسنة والهرسك إلى الانخراط في حوار بناء بغية التصدي للتحديات الملحة، والتغلب على الجمود السياسي وتعزيز استقرار ووحدة البلد. ومن المهم أيضا أن يستمر مجلس الأمن والمجتمع الدولي قاطبة في دعم التقدم نحو الاستقرار والتنمية في البوسنة والهرسك والجهود التي تبذلها القيادة السياسية في البلد لتحقيق تلك الغاية.

السيد سول كيونغ هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بدءا، أضم صوتي إلى الآخرين في الترحيب بالسيد فالتين إنزكو في المجلس. نشيد بإحاطته الموجزة والمبينة. نود أن نقدم بعض الملاحظات حول التحديات المقبلة على البوسنة والهرسك.

أولا، بينما نرحب بالبيئة الأمنية الهادئة والمستقرة نسبيا في البلد، فإن من المخيب للآمال أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة ناجمة عن الصراع على السلطة وانعدام الثقة بين الجهات السياسية الفاعلة. تحول التفاؤل الحذر الذي ساد في بداية العام الماضي بسرعة إلى خيبة أمل وإحباط. وقد أثبت الائتلاف الحكومي، الذي تم تشكيله بعد ستة أشهر من الشد والجذب، أنه قصير العمر. لا يزال الصراع طويل الأمد على السلطة بين الأحزاب السياسية يعوق الحكومة عن العمل في القضايا الملحة مثل الإصلاح الدستوري.

مجلس الوزراء على مستوى الدولة لاجتماعاته بانتظام واعتماد ميزانية الدولة لعام ٢٠١٣ في الوقت المناسب، وكذلك مواصلة التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ونلاحظ أيضا الجهود المبذولة لتلبية احتياجات المشردين في البلد ولإيجاد حلول دائمة لتوفير المسكن لهم بطريقة أكثر تنسيقا. ومع ذلك، وفقا للتقرير، فقد استمرت الديناميكية المؤسفة - وهي تراجع وعودة إلى النزعات السلبية السائدة خلال الأعوام الستة الماضية - خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونتيجة لذلك، لم يحرز أي تقدم ملموس نحو تحقيق الهدف المنشود الذي لم يحقق حتى الآن وهو إغلاق مكتب الممثل السامي.

وقد تم تقويض التوافق السياسي بالانقسامات المتزايدة عمقا بين الأحزاب السياسية والصراع طويل الأمد على السلطة على المستوى الاتحادي ومستوى المقاطعات. نحن قلقون من استمرار التحديات المباشرة والعلنية لأسس اتفاق دايتون للسلام، بما في ذلك على وجه الخصوص سيادة ووحدة أراضي البوسنة والهرسك.

تدين أذربيجان الخطاب الانقسامي الداعي إلى تفكيك الدولة وأي عمل أو محاولة للنيل من وظيفة الدولة ومسؤولياتها الدستورية. ونود أن نؤكد في ذلك الصدد أنه لا اتفاق الإطار العام للسلام ولا القانون الدولي العام يحتويان على أي فقرة تؤيد الاحتجاج بالحق المدعى بتقرير المصير لغرض الانفصال من جانب واحد عن الدولة أو تفكيكها. من الواضح إن أي محاولة لإنكار المكونات الحيوية لاتفاق السلام أو الطعن فيها، وإلى النيل من وحدة البوسنة والهرسك تتطلب اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي. ونحن نتفق مع الممثل السامي على أن الالتزام باتفاق دايتون، ولا سيما الإطار الدستوري وسيادة القانون، شرط أساسي لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

نود أن نشجع سلطات البوسنة والهرسك على مواصلة تعزيز جهودها الرامية إلى تشجيع قيمة التسامح والتفاهم بين الجماعات العرقية من خلال التريبة متعددة الأعراق وتدابير بناء الثقة. سيكون تعزيز إشراك المجتمع المدني عنصرا حاسما كذلك في ضمان حكم مسائل ومتجاوب وديمقراطي.

ويمكن للمجتمع المدني أن يؤدي دورا محوريا من خلال إخضاع القادة السياسيين والممثلين للمزيد من المساءلة. في هذا الصدد، تشجع جمهورية كوريا الممثل السامي على إعادة مضاعفة جهوده لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني على مستوى القاعدة. وأخيرا، فإننا نتفق مع الممثل السامي اتفاقا تاما حول فكرة أننا بحاجة إلى إبداء الاهتمام المستمر بتقدم مسيرة البوسنة والهرسك، بصبر ونهج بعيد المدى. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها الممثل السامي.

السيد برين (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد فالتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على إحاطته. أعلن تأييدي للبيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ظلت الحالة الأمنية هادئة ومستقرة على الأرض - وهو أمر يعود الفضل فيه بالكامل إلى مؤسسات البوسنة والهرسك. وقد كان هذا هو الوضع على مدى سنوات، وينبغي أن نرحب به.

ومع ذلك، فإن تتابع الأزمات السياسية - لعدة أشهر في وقت ما على المستوى المركزي، والآن على مستوى الاتحاد - واستمرار التوتر بين الممثلين السياسيين للمجتمعات أدى إلى شل البلد ويشكل مصدرا قلقا بالنسبة لنا. تلك المصادمات المتواصلة تحول انتباه السلطات البوسنية عن هدف التكامل الأوروبي الأطلسي. نحن نأسف بشكل خاص أنه في ضوء حقيقة أن الدول الأخرى في المنطقة على وشك التوصل إلى إنجازات تاريخية في تلك العملية أو أثبتت قدرتها على الالتزام

ومما يثير القلق أن سيادة القانون قد تعرضت للتقويض بذات القدر بسبب عدم الاستقرار السياسي. إن سيادة القانون شرط أساسي للديمقراطية وعنصر مركزي في السلام والأمن على المدى البعيد. وعلى ضوء ذلك، فإننا لا نزال نشعر بالقلق العميق إزاء انتهاك القادة السياسيين للقانون على نحو عرضي لأغراضهم الخاصة وعلى فشلهم المتكرر في تنفيذ قرارات محكمة البوسنة والهرسك الدستورية. إن الجمود إزاء تعيين من تبقى من قضاة المحكمة الدستورية الاتحادية هو كذلك مصدر خطير للقلق. ونحن نحث جميع الأطراف السياسية ذات المصلحة على الانخراط في حوار سياسي بناء واحترام الدستور والإجراءات التي يحددها القانون بحيث يمكن للحكومة أداء وظيفتها بشكل كامل والقيام بمسؤوليتها بموجب الدستور.

ثانيا، فإن هنالك نزعة أخرى مثيرة للقلق وهي الدعوة العلنية المتنامية إلى تفكيك البوسنة والهرسك. وكما وضع الممثل السامي في تقريره (S/2013/263، المرفق)، فإنه كانت هناك مستويات عالية على نحو مقلق من الخطاب الاستفزازي من جانب قيادة جمهورية صربسكا، مما يشكل تحديا لسيادة ووحدة أراضي البوسنة والهرسك. ولا يؤدي مثل هذا الخطاب القومي إلا إلى تأجيج التوترات العرقية. ندعو الزعماء من جميع الأطراف إلى الابتعاد عن الخطاب الانقسامية الذي لا يؤدي إلا إلى تقويض المصالحة الوطنية وآفاق الاستقرار على المدى البعيد.

يقودني عدم الاستقرار السياسي في البوسنة والهرسك إلى نقطتي الثالثة، ألا وهي أهمية تحمل المسؤولية الوطنية. على الرغم من سنوات من الدعم الدولي، لا نزال نشهد أزمة سياسية مستمرة، والقليل من التقدم بشأن المصالحة الوطنية. وأعتقد أن ذلك يمكن أن يعزى، إلى حد كبير، إلى غياب تبنى المسؤولية من جانب أصحاب المصلحة السياسيين. لا يمكن ضمان استدامة أي عملية ديمقراطية في ظل عدم وجود درجة ذات معنى من المسؤولية والمصالحة الوطنية. وفي هذا السياق،

هناك إلى ٦٠٠ شخص وتركيز عملهم على بناء القدرات والتدريب. ولا بد لمجلس الأمن أن يقر بذلك التغيير في طبيعة قوة الاتحاد الأوروبي عندما ينظر في دور البعثة في خريف ٢٠١٣. وللبعثة حاليا ولاية تنفيذية متبقية لدعم قدرات سلطات البلد على حفظ الأمن حسب مقتضيات الموقف.

لقد كانت السلطات البوسنية دائما قادرة على كفالة الأمن، ولتحقيق هذه الغاية، فإنها لا تحتاج إلى الوجود العسكري الأوروبي كما ذكر مرارا في التقارير الأخيرة لقائد العملية. ويجب أن يظل عمل قوة الاتحاد الأوروبي في مرحلة الانسحاب التدريجي مكتملا لعمل الجهات الأخرى، وخاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تنشر ثاني أكبر بعثاتها، وتغطي نطاقا واسعا من الأنشطة، كالإدارة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان إلى جانب إدارة مخزونات الأسلحة والذخائر. وفي هذا المجال، ينبغي للمنظمة أن تحتفظ بالدور القيادي، لأنه إذا جرى نشر أطراف أخرى، سيكون لذلك نتائج عكسية.

وعملية إعادة هيكلة مكتب الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك قيد النظر حاليا، بما في ذلك من جانب الاتحاد الأوروبي، الذي أود أن أذكر المجلس بأنه يسهم بأكثر من ٥٣ في المائة من ميزانية المكتب. وهذه الاعتبارات لا تعكس حالة سياسية إيجابية. بل على النقيض من ذلك تماما، فإن استمرار الصعوبات السياسية يقتضي منا إعادة التفكير ومواءمة استراتيجيتنا. فالإبقاء على نهج يرجع تاريخه إلى التسعينيات من القرن الماضي، مهما كان الثمن، لا يخدم البوسنة والهرسك. ونود أن نرى مكتب الممثل السامي وقد تولى نطاقا يتفق مع مسؤولياته المتبقية، وأن يعزز شفافيته وطابعه التكاملي مع مكتب الاتحاد الأوروبي. وأزمة الحكومة الراهنة تذكرنا بأن الوقت قد حان بالتأكيد لتغيير نهجنا لضمان أن يتحمل الساسة في البوسنة مسؤولياتهم. ولذا، فإن

بالحوار والتوافق من أجل إعطاء أنفسهم الفرصة لإحراز تقدم نحو المنظور الأوروبي.

ولذلك فإننا ندعو مرة أخرى الحكومة البوسنية إلى إجراء الإصلاحات المرجوة منها، أولا وقبل كل شيء فيما يتعلق بجعل الدستور يتماشى مع حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش فينتشي. ذلك عنصر أساسي في التقدم تجاه تكامل أوروبي وحسم مسألة قسمة الممتلكات الدفاعية وممتلكات الدولة. ومع ذلك، فمن الضروري أيضا تحسين أداء وفعالية المؤسسات، بدءا بإنشاء آلية للتنسيق بشأن القضايا الأوروبية.

ومافتتنا نؤيد انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي كدولة متحدة وذات سيادة، تتمتع بسلامتها الإقليمية الكاملة. ومع ذلك، فإن بلدا تحت الوصاية ويشهد انقسامًا عميقًا لا يمكنه بهذا الحال أن ينتمي إلى الاتحاد الأوروبي. لذلك، يتعين على البوسنيين وقادتهم أن يجدوا حلا توفيقيا يجعل البوسنة والهرسك تعتمد على مؤسسات تؤدي وظائفها بشكل فعال ولا تسمح باستخدام الإطار الدستوري، الذي هو جزء من تركة اتفاق دايتون، بالشكل الذي يستخدم به حاليا.

ونرحب بإعادة هيكلة الحضور الدولي الجارية في البوسنة والهرسك، وهي فرصة مؤاتية وبيان بالدور الريادي الذي يمكن للاتحاد الأوروبي، بل وينبغي له، أن يقوم به في ذلك البلد، وفقا للرؤية الأوروبية المطروحة على البوسنة والهرسك. والاتحاد الأوروبي يعزز التزامه السياسي والإنساني والمالي في البلد. كما جرى تدعيم مكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في حضوره الإقليمي إلى جانب تعزيز سيادة القانون بشكل كبير. والسيد بيتر سورينسن، الممثل الخاص لدى البوسنة والهرسك ورئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى البوسنة والهرسك، يحظى بدعمنا الكامل.

إن إعادة هيكلة قوة الاتحاد الأوروبي، المترتبة على وجود بيئة هادئة ومستقرة، جعلت من الممكن خفض القوات المراقبة

يلزمون أنفسهم بهدف الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، وعندما يبذلون جهودا متواصلة لتنفيذ الإصلاحات الضرورية. وما رأيانه في البوسنة والهرسك خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مرة أخرى، إنما هو تغليب للمصالح الشخصية والسياسية على احتياجات المواطن العادي وطموحاته، وتخلف البلد عن جيرانه على مسار الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

ومازلنا نأمل أن تتمكن البوسنة والهرسك من إحراز تقدم إزاء الاتحاد الأوروبي هذا العام، من خلال إنفاذ اتفاقيتها لتحقيق الاستقرار والانتساب. ولكن الكرة في ملعبهم. وكما يشير الممثل السامي في تقريره (S/2013/263)، فإن الاتحاد الأوروبي قدم دعما سخيا بالفعل للمساعدة في تيسير التوصل إلى حل بشأن قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، الذي يبقى عقبة وحيدة أمام اتفاقهم لتحقيق الاستقرار والانتساب. وعدم تمكن الأحزاب السياسية من الاتفاق على صفقة بالرغم من ذلك الدعم أمر مخيب للآمال بشدة. وما لم تتصرف المؤسسات الحاكمة في البوسنة والهرسك بسرعة وحسم لمعالجة الموقف وإيجاد حل، فسوف يقضي ذلك على فرصهم لتقديم طلب عضوية ذي مصداقية هذا العام.

ونشعر بالإحباط أيضا للإخفاق في استكمال تسجيل الممتلكات الدفاعية، الأمر الذي ما زال يعوق تنفيذ خطة العمل بشأن انضمام البوسنة والهرسك إلى عضوية حلف شمال الأطلسي، وذلك على الرغم من التأكيدات التي قدمها قادة الأحزاب لأمينه العام رسموسين أثناء زيارته في شباط/فبراير. ونحثهم على الوفاء بالتزامهم باتفاق آذار/مارس ٢٠١٢. ونشاط الممثل السامي قلقه وإدائه لأولئك في جمهورية صربسكا الذين ما زالوا يطالبون بفصل البوسنة والهرسك. ولا يمكن إعادة رسم الخريطة أو انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي بأي صورة عدا كونها دولة واحدة ذات سيادة.

دور الممثل السامي يجب أن يقتصر حينئذ على الدور الأساسي للبعثة في إطار الشق المدني من اتفاق دايتون للسلام.

السيد تازام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتوجه بالشكر للسيد فالتين إنزكو، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، على انضمامه إلينا في المجلس اليوم. كما أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا لعمله ولتقريره الأخير. إن تحليله المفصل والموضوعي لتفاقم الحالة السياسية في البوسنة والهرسك جدير بقراءة متأنية. وأود أن أنقل دعم المملكة المتحدة للممثل السامي والتزامه المستمر بتنفيذ اتفاق دايتون للسلام في هذا السياق.

المملكة المتحدة تشارك الممثل السامي شعوره بالإحباط والقلق حيال استمرار عدم وجود الإرادة السياسية لإنجاز إصلاحات أساسية في البوسنة والهرسك منذ آخر حضور له أمام المجلس. ونأسف بشدة لأن قادة البوسنة والهرسك لم يتمكنوا من اغتنام فرصة مهمة هذا العام لإحراز تقدم ملموس صوب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ولطالما كانت المملكة المتحدة داعما مستمرا للطموحات الأوروبية - الأطلسية للبوسنة والهرسك، وما زالت ترى أن العضوية في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي هي السبيل الأمثل لضمان أمن البوسنة والهرسك واستقرارها وسلامتها الإقليمية.

وفي تموز/يوليه ٢٠١٣، سوف تنضم كرواتيا، إحدى جارات البوسنة والهرسك، إلى الاتحاد الأوروبي. وثمة درس مستفاد هنا، مفاده أن الالتزام الاستراتيجي العازم بعملية الانضمام وبالإصلاحات ذات الصلة يؤدي ثماره. والتقدم على طريق الإصلاح يمضي بالبلدان المتطلعة للعضوية قدما على طريق الاندماج الأوروبي. والمسيرة التي قد تبدو طويلة وشاقة في مراحلها الأولى يمكن إتمامها في النهاية. وهذا لا يحدث إلا عندما يتصرف الساسة بطريقة حاسمة ووفقا لاستراتيجية، وعندما

السامي بشأن الإبقاء على قوة الاتحاد الأوروبي - عملية ألتيا - وولايتها التنفيذية هذا العام. ونتطلع إلى المناقشات بشأن هذه المسألة في اجتماع مجلس الشؤون الخارجية التابع للاتحاد الأوروبي المتوقع عقده في تشرين الأول/أكتوبر، وفي اجتماع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك، على عرضه الشامل للتقرير التاسع الذي قدمه إلى المجلس - وهو التقرير الثالث والأربعون الذي قدمه مكتبه. ونشكره بوجه خاص على عمله في كفالة التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام.

وأود أيضا أن أشيد بالجهود الدولية التي ما تزال تسعى إلى تعزيز السلام في البوسنة والهرسك، وخصوصا أنشطة المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام.

ويشير التقرير التاسع الذي عرضه السيد إنزكو إلى إحراز تقدم متباين. فقد لاحظنا جميعا أن الحالة الأمنية في البلد ظلت هادئة ومستقرة، دون أن تشهد وقوع أي حادث كبير. ونشيد بالسلطات في البوسنة والهرسك في ذلك الصدد، علاوة على قوة الاتحاد الأوروبي - عملية ألتيا - على المساعدة القيمة التي قدمتها إلى الحكومة.

ونشعر بالارتياح أيضا إلى أن مجلس الوزراء قد واصل اجتماعاته بصورة منتظمة، وأن الميزانية قد اعتمدت في الموعد المحدد. ويسعدنا أيضا أن نسمع عن عقد مؤتمر قمة ثلاثي اليوم بين البوسنة والهرسك وصربيا وتركيا، ونأمل أن يسهم ذلك في تعزيز التعاون الإقليمي.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من حالة الجمود السياسي الراهنة. ونلاحظ أن تماسك الحكومة ووحدها قد واجها تحديات كبيرة جراء الخلاف بين الجهات السياسية الفاعلة،

كما أننا نشعر ببالغ القلق لاستمرار الأزمة السياسية في الاتحاد والمآزق المستمر في موستار. فالتراعات القائمة والجمود المؤسسي المرتبط بها أمر يقوض مصداقية الأحزاب السياسية في الكيان الاتحادي. وكما أشار المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، فإن ضمان عمل المؤسسات ليس اختيارا. بل هو التزام. ونحن نؤيد بالكامل جهود الممثل السامي لإيجاد حل محلي لهذه المسائل ونرحب بتعاونه المستمر مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في البحث عن حل.

كانت هناك مناسبات نادرة هذا العام أمكن خلالها التوصل إلى اتفاق بين قادة البوسنة والهرسك. وكما يوضح الممثل السامي في تقريره، فإن إعادة تشكيل مجلس الوزراء بنجاح أفضت إلى عقد اجتماعات منتظمة هذا العام. وإقرار ميزانية الدولة في حينه أمر نرحب به. وتبين هذه الأمثلة أنه يمكن أن تعمل الإرادة السياسية لما فيه المصلحة الوطنية، وعلينا أن نواصل تشجيع هذا السلوك. إلا أن تلك أمثلة نادرة الحدوث، للأسف. وفي غضون ذلك، فقد برزت الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للتقاعس عن العمل في البوسنة والهرسك. ونحن نشاطر الممثل السامي القلق إزاء تفاقم الحالة الاقتصادية وندعو قادة البوسنة والهرسك إلى ضمان تهيئة البلد جيدا لاستيعاب الآثار الاقتصادية المترتبة على انضمام كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه.

ومرة أخرى، فإن حالة الجمود شبه الكامل التي شهدناها خلال الأشهر الأخيرة أمر يندر بالسوء، ليس بسبب الرسالة التي ترسلها للمستثمرين المحتملين فحسب، بل لأنها تسهم كذلك في تعطيل صرف المساعدة المالية الدولية المقدمة للبوسنة والهرسك.

وتعزز الاتجاهات السلبية التي يبينها الممثل السامي في تقريره تقييما القائل إن الضمانات الدولية وتعزيز وجود الاتحاد الأوروبي لا يزالان يؤديان دورا هاما في كفالة الأمن والاستقرار في البوسنة والهرسك. وعليه، تؤيد المملكة المتحدة توصية الممثل

نرى ضرورة تحقيق العدالة لجميع الضحايا دون تمييز، كي تكون المصالحة في البوسنة والهرسك أداة فعالة.

وتود رواندا التشديد أيضا على أن يتسع نطاق كفالة حقوق الإنسان والحقوق السياسية كي يشمل الأقليات. وأود التذكير بأنه ما زال ضروريا تنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي بشأن حق الأقليات في الترشح للرئاسة ولعضوية مجلس الشعب في البرلمان. وعليه، فإننا نحث جميع الأطراف على المشاركة في الحوار بشأن تلك المسألة، وذلك بهدف استكشاف الإصلاحات الدستورية التي من شأنها أن تكفل المساواة للجميع في البوسنة والهرسك.

وندعو في السياق نفسه، إلى تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ بشأن النظام الانتخابي لمدينة موستار. ونحث السلطات المحلية على تحمل مسؤوليتها والالتزام باتفاق دايتون للسلام بغية تمكين السكان في موستار من ممارسة حقوقهم الديمقراطية.

ختاما، يود وفد بلدي أن يشدد على أن تحقيق السلام الدائم في البوسنة والهرسك يقع على عاتق شعبها وقادتها. ويحدونا الأمل أن تتمكن الحكومة في البلد من الإمساك بزمام أمورها في المستقبل القريب، مع وجود دولي محدود. وعليه، ندعو جميع الأطراف إلى إظهار الإرادة السياسية وأن تنفذ بحسن نية المتطلبات المتبقية من خطة عمل "٥ + ٢" بوصفها السبيل الوحيد لاحتياز رصد مكتب الممثل السامي، وضمان مستقبل أفضل لشعب البوسنة والهرسك.

السيدة كينغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. وأود أن أشارك الآخرين توجيه الشكر إلى السيد فالتين إنزكو، الممثل السامي، على تقريره عن تنفيذ اتفاق دايتون للسلام (S/2010/263، المرفق). لقد عرض السيد إنزكو تقييما شاملا وموضوعيا للتحديات المستمرة التي تواجه إحراز التقدم

وخصوصا في اتحاد البوسنة والهرسك. وقد تركت تلك الأزمة أثرا سلبيا على التنمية وتنفيذ خطة مؤلفة من خمسة أهداف وشرطين بهدف إغلاق مكتب الممثل السامي في البلد.

ومن المهم التأكيد على أنه يجب أن تلتزم جميع أجهزة السلطة - وخاصة الحكومة والبرلمان - بدورها الدستوري. ومن المهم أيضا أن يواصل جميع أصحاب المصلحة المشاركة في الحوار بغية كسر الجمود الحالي. ويكتسي الحوار البناء بين جميع الفئات العرقية، بما في ذلك الأقليات، وبين الهياكل المختلفة في البوسنة والهرسك من ناحية، والممثل السامي من الناحية الأخرى، أهمية بالغة من أجل إحراز التقدم.

تكرر رواندا تأكيد دعمها لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، وترى أنه يجب على جميع الأطراف الامتناع عن اللهجة التي تحض على الفرقة والانشقاق، لأنها لا تشكل انتهاكا لاتفاق دايتون للسلام فحسب، بل إن من شأنها أيضا أن تعرض للخطر عملية المصالحة المشقة في البلد.

وأود أيضا أن أشير إلى أن التباينات الثقافية تشكل مصدر قوة هامة لشعب البوسنة والهرسك، على نقيض الاعتقاد بأنها تشكل عائقا أمامه. وعليه، ينبغي أن تتجاوز نظرة جميع الأحزاب والكيانات مسألة الانتماء العرقي، من أجل بلوغ غاياتها الأسمى، بما في ذلك تلبية الشروط اللازمة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالعدالة وحقوق الإنسان، أود أن أكون واضحا بصفتي ممثلا لرواندا: إن الإبادة الجماعية التي ارتكبت في سريرينيتشا حقيقة لا ريب فيها، على النحو الذي حددته المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعليه، فإننا ندين جميع كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا الذين ينكرون وقوعها أو يدافعون عن مرتكبيها. وإنكار الإبادة الجماعية ليست إهانة للضحايا والتاريخ فحسب، بل هي أيضا عائق خطير أمام الوصول إلى المصالحة الحقيقية. وبالتالي، فإننا

أيضا بالنسبة لتحقيق السلام والاستقرار في منطقة البلقان على نطاق أوسع. ونشجع جميع القادة السياسيين في البوسنة والهرسك على احترام مركز البلد بوصفه دولة مستقلة ذات سيادة، فضلا عن المشاركة في حوار بناء من شأنه تعزيز الحكومة على نحو يمكنها من الوفاء بتطلعات الشعب. ويزداد ذلك الأمر أهمية مع اقتراب البوسنة والهرسك من إجراء الانتخابات في العام المقبل.

ونشجع الزعماء السياسيين على الالتزام بالإصلاح الدستوري من أجل إنشاء هياكل حكومية قوية وتمثيلية. وينبغي أن يعطى الاتفاق بشأن إجراء تعديلات دستورية على قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينيتشي أولوية فورية بوصفه مؤشرا قويا على أن البوسنة والهرسك تكفل لجميع المواطنين نصيبا متساويا في صنع مستقبل البلد. ومن الضروري أيضا استعادة البوسنة والهرسك إلى المضي بثبات على الطريق نحو تحقيق هدف التكامل الأوروبي والأوروبي - الأطلسي.

وتسلم أستراليا بأن البوسنة والهرسك لا تزال قادرة على توفير السلامة والأمن للنسبيين لمواطنيها. وتتشاطر الرأي القائل بأن الاستقرار في الوقت الحاضر، يعزى بشكل كبير إلى وجود البعثتين العسكريتين للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وذلك مثال آخر على الدور الذي يجب أن تضطلع به المنظمات الإقليمية في كفالة الاستقرار الإقليمي، وعلى ضرورة مشاركة المجلس على نحو وثيق مع تلك المنظمات.

وتؤيد أستراليا استمرار وجود قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي. ذلك أن استمرار أنشطة الرصد والإبلاغ والتخلص من الأسلحة التي تضطلع بها يسهم في تحقيق السلام والاستقرار على أساس يومي. ولن تبقى تلك القوة إلى الأبد بطبيعة الحال، غير أنها ضرورية في الوقت الراهن من أجل الحفاظ على الثقة بين الطوائف المختلفة.

في البوسنة والهرسك، علاوة على تكاملها على الصعيدين الأوروبي والأوروبي - الأطلسي. أعرب عن دعم أستراليا القوي له وللعمل الذي يضطلع به مكتبه.

وأستراليا على صلة وثيقة بالبوسنة والهرسك. فقد عمل حفظة السلام الأستراليون في عقد التسعينات من القرن الماضي، جنبا إلى جنب مع زملائهم من الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي من أجل المساعدة في بناء السلام. ونحن فخورون بأننا تمكنا خلال تلك الفترة من استقبال أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص في أستراليا من المشردين في البوسنة والهرسك عبر برنامج الهجرة لأسباب إنسانية. واليوم، فإنهم أعضاء معترفون في مجتمعنا. ونحن على التزام واضح بالمساعدة على تحقيق الاستقرار والوحدة في البوسنة والهرسك، وبأن تكون بلدا قادرا على تلبية احتياجات جميع مواطنيه.

وبعد مضي سبع عشرة سنوات على توقيع اتفاق دايتون التاريخي للسلام، لا تزال البوسنة والهرسك في خضم مرحلة سياسية صعبة. بيد أنه كانت هناك بعض التطورات الإيجابية مؤخرا. ونرحب، على سبيل المثال، بعقد اجتماعات منتظمة بين الرئاسة ومجلس الوزراء. ونرحب أيضا باعتماد ميزانية الدولة لعام ٢٠١٣ في الوقت المناسب، للمرة الأولى منذ عامين. ونشجع قادة البوسنة والهرسك على إبداء وحدة الهدف التي تمكنهم من البناء على تلك الإنجازات.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء التطورات التي تهدد بانتكاس التقدم المحرز منذ منتصف تسعينات القرن الماضي. فالتحديات على وجه الخصوص، في بعض المناطق لأسس اتفاق السلام وللسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك تهدد بتقويض المكاسب الهشة التي تحققت في بناء الدولة.

تؤيد أستراليا تأييدا تاما سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. فنلك هي الدعامة الأساسية لاتفاق دايتون للسلام، التي تقوم عليها عملية السلام والاستقرار. وهي تكتسي أهمية بالغة

بانتظام وأنّ الميزانية لعام ٢٠١٣ قد اعتُمدت. والبعثات العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي مستمرة في ضمان أمان المواطنين وأمنهم.

لكن التعقيبات السلبية تتجاوز الأخبار السارة. فالتقدم على المسار السياسي متعثر للأسف. والحالة المالية المتردية، والنمو الضعيف والبطالة المرتفعة تضاعف المشاكل الاجتماعية. وليست هناك حركة نحو الاندماج الأوروبي والأوروبي - الأطلسي. وفقدان التقدم بشأن تنفيذ الأهداف الخمسة والشرطين، اللازمة لإغلاق مكتب الممثل السامي، مؤشر إلى فقدان الالتزام بمستقبل البوسنة والهرسك.

ونحن نحيي الممثل السامي على القيام بمساعيهِ الحميدة وإشراك أصحاب المصلحة السياسية للخروج من المأزق. ولدى باكستان قلق عميق حيال التحديات المتزايدة أمام اتفاق دايتون للسلام، وأمام سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

إنّ جمهورية صربسكا وقيادتها اتخذتا خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدة إجراءات انتهكت الاتفاق الإطاري العام. وقد شملت اعتماد مرسوم ينظم أحاديا تعريف المواطن، وعدم تنفيذ مقررات المحكمة الدستورية، والخطاب المكثف من جانب قيادتها، ولا سيما رئيس الجمهورية، ضد الاتفاق الإطاري العام. فتأكيداته على تقرير المصير للصرب ودعوته إلى تفكيك دولة البوسنة والهرسك ينبغي أن تكون مسألة تثير القلق العميق لدى المجلس كله. ونعتقد أنّ تصريحات كهذه لا تخدم مصالح أية فئة، لأنها تعكّر الأجواء وتقوّض فرص التعايش السلمي الطويل الأجل. لذا ينبغي تفادي التحديات لاتفاق دايتون للسلام والخطاب التقسيمي.

واستمرّ رئيس جمهورية صربسكا في استهداف المؤسسات الرئيسية للدولة في البوسنة والهرسك، ممّا يقوّض فعاليتها. فالمؤسسات التي أنشئت للاضطلاع بمسؤوليات الدولة وفقا للدستور تشكل ركنا أساسيا لحماية سيادة القانون والسيادة

وما دامت الأهداف والشروط المتبقية لإغلاق مكتب الممثل السامي لم تتحقق بعد، فإنه ينبغي أن نواصل دعم الجهود التي يبذلها الممثل السامي للمساعدة على تحقيق السلام والرخاء المستدامين في البوسنة والهرسك.

وفي جو من الضائقة المالية، نحيي جهود مكتب الممثل السامي لخفض النفقات. فهذه الجهود تضمن الحيوية المالية الحالية للمكتب.

وختاما، فإنّ قادة البوسنة والهرسك أنفسهم يتحملون المسؤولية النهائية عن وضع بلدهم حيثما نريد أن نراه - على مسار لا عودة فيه نحو السلام والمزيد من الازدهار. وللقيام بذلك، نشجعهم على ترك خلافاتهم جانبا والعمل معا لتنفيذ الأهداف والشروط المتبقية من خطة العمل "٢+٥". وللمجتمع الدولي، وبخاصة مجلس الأمن، القيام بدور داعم هام. وعلينا أن نواصل مشاركتنا للإسهام في تحقيق هدف بوسنة وهرسك مستقرة وسيدة، في سلام مع نفسها وموحدة في بناء مستقبل زاهر لأبناء شعبها.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إنني أنضم إلى المتكلمين الآخرين في شكر السيد فالتين إنزكو على إحاطته الإعلامية اليوم، وعلى عمله الجيد بصفته الممثل السامي المعني بالبوسنة والهرسك. لقد أحطنا علما بتقريره إلى مجلس الأمن (S/2013/263، المرفق). ونرحب بيننا بممثلة البوسنة والهرسك، سعادة السيدة ميرسادا كولاكوفيتش.

إنّ باكستان ملتزمة التزاما كاملا بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية. ونحن ندعم جميع الجهود لتعزيز الدولة على المستوى الوطني، مع الحفاظ على حقوق وامتيازات جميع الكيانات المجتمعية.

وأود أن أبدأ بالتعقيبات الإيجابية التي قدمها السيد إنزكو. ويسرنا أن نعلم أن مجلس الوزراء على مستوى الدولة اجتمع

والصين تحترم استقلال البوسنة والهرسك، وسيادتها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية. فنحن نحترم الخيار الذي اتخذته شعبها في ما يتعلق بمستقبل بلدهم. وندعم عيش المجموعات الإثنية بوثام، وسعيها إلى التنمية المشتركة. فصول السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك وتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية منسجمان مع مصالح جميع الأطراف المعنية.

وتدعم الصين المجتمع الدولي في أداء دور بناء، وتناشده أن يواصل دعمه ومساعدته للبوسنة والهرسك. وفي غضون ذلك، تبقى مسألة البوسنة والهرسك شديدة التعقيد والحساسية، لأنها لا تعني البلد نفسه فحسب، بل تتناول أيضا السلام والاستقرار في منطقة البلقان كلها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعتمد موقفا حكيما بشأن هذه المسألة، ويبدل المزيد من الجهود للاستماع إلى أفكار الأطراف المعنية وشواغلها.

وترحب الصين بالجهود المبذولة من السيد إنزكو لتعزيز العملية السياسية في البوسنة والهرسك، وتأمل بأن يواصل، استنادا إلى ولايته، أداء دور فاعل وبناء في تعزيز تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. وهي مستعدة للانضمام إلى المجتمع الدولي في مواصلة مساهمتها المستحقة لتحقيق سلام دائم واستقرار وتنمية في البوسنة والهرسك.

السيدة بيرسيغال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): يقول ممثل جمهورية كوريا غالبا إنني معتادة على ذكر عناصر فلسفية، وأقول أجل، هذا ما درسته. وإنني أعتقد أننا حين نفكر بالبوسنة والهرسك، لا يمكن لاستجابتنا أن تكون مشروطة كما كان يُفعل أحيانا - فنضع نموذجنا وينبغي للآلية أن تعمل تلقائيا. إننا نتعامل مع البشر، ومع المجتمعات، ومع السلام. وأنا أقول هذا بقدر كبير من الاحترام، لأننا رأينا مجددا في عام ١٩٩٥، في أماكن متعددة، أنه حين يواجه الجنس البشري فظاعة الوحشية والموت، يظهر الأمل أيضا.

والسلامة الإقليمية والنظام الدستوري في البوسنة والهرسك. ومن شأن جهود تقويضها أن تترك أثرا سلبيا على الاستقرار الطويل الأجل للدولة.

وإننا ندين تصريحات كبار مسؤولي جمهورية صربسكا التي تُنكر الإبادة الجماعية المرتكبة في سريرينيتسا في عام ١٩٩٥، التي أكدتها أحكام محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومحاكم أخرى. فمثل هذه التصريحات ستسبب ضررا كبيرا لعملية المصالحة داخل البوسنة والهرسك وإقليميا. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيان الجريء والتاريخي للرئيس الصربي توميسلاف نيكوليتش، الذي قدّم فيه اعتذارا على الإبادة الجماعية في سريرينيتسا.

ومن الأهمية الحيوية لجميع الأطراف إدراك الأطر الدولية والقانونية لتقاسم السلطة في البلد. وباكستان تدعم جميع الجهود لضمان أجواء مأمونة وآمنة في البوسنة والهرسك. ونحن نحث قيادة البلد على تسوية خلافاتها بالحوار. وينبغي لمكتب الممثل السامي أن يواصل أداء دوره في هذا الصدد. ونتمنى له النجاح.

السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر الممثل السامي إنزكو على إحاطته الإعلامية.

إنّ الصين ترحب بإنجازات البوسنة والهرسك في تعزيز المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية وإرساء سيادة القانون. وقد لاحظنا أيضا أنّ البوسنة والهرسك ما انفكت تواجه صعوبات وتحديات في تحقيق الاستقرار والتنمية في البلد. ونأمل لأبناء جميع الفئات الإثنية في البلد أن تركز على رفاهه ومصلحه طويلة الأجل، وأن تتخذ تدابير فعّالة لبناء الثقة السياسية المتبادلة، وتعزيز المصالحة الوطنية، وتوطيد الإنجازات المحققة في العملية السياسية وتسوية الخلافات بفاعلية عبر الحوار والتنفيذ الكامل لاتفاق دايتون للسلام لإحراز المزيد من التقدم في جميع المجالات.

تكون هناك دولة ذات مؤسسات فاعلة. ومن ثم، وبما أنه قد تم اتخاذ الخطوة الأولى، فإننا نأمل أن يصبح الاستثناء هو القاعدة.

ونرحب بإنشاء الفريق العامل لحل قضايا ممتلكات الدولة وممتلكات الدفاع. وشأننا شأن الوفود الأخرى، نشير إلى أنه بدلا من الإعراب عن الأسف لأن التقدم الذي بدأ في عام ٢٠١١ يتباطأ الآن، وفقا لما نطالعه في التقارير، وأنه يعود إلى الاتجاهات السلبية للأعوام السابقة، يجب علينا أن نسعى إلى فهم الأسباب الجذرية لهذا المأزق وهذه الصعوبات. وبدلا من إصدار ولايات جديدة، ينبغي أن نساهم وأن نكون مستعدين لكفالة الامتثال للاتفاقات التي تم التوقيع عليها بحرية في دايتون.

ونحن نرحب بأداء مؤسسات جمهورية صربسكا لوظائفها بسلاسة، ولكننا نعيد التأكيد أيضا على استعدادنا لأن نفهم وأن نسهم في كفالة عدم تكرار التحديات السافرة من قبل بعض زعماء الجمهورية لأسس اتفاق السلام وللسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك وانتقاداتهم لمؤسسات الدولة الرئيسية. فكيف يمكننا أن نسهم في تحقيق ذلك الهدف؟

مما لا شك فيه أن الخطاب الذي ينكر حدوث الإبادة الجماعية في سربرينتسا، على الرغم من الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يثير بالغ القلق. ويدرك الذين ينتمون منا إلى بلدان شهدت حالات كهذه أن طريق الإنكار هو طريق الإفلات من العقاب. وعليه، فإننا نناشد قيادة جمهورية صربسكا تجديد التزامها بالنظام الدستوري للبوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية وبالقانون الدولي وحقوق الإنسان.

والمحكمة العليا تعكف الآن على تحليل الأزمة السياسية التي نشبت في الاتحاد والتي بدأت بتصويت الحزب الديمقراطي الاجتماعي بسحب الثقة لإقصاء حزب العمل الديمقراطي عن الحكومة الائتلافية والاحتجاج بالمصالح الوطنية الحيوية. ويجب أن تقرر المحكمة ما إذا كان ثمة ضرر قد لحق بالمصالح الوطنية

وكما قال الفيلسوف، "يوجد الأمل لدى الذين لا يمكنهم إيجاد الراحة". لماذا أذكر هذا؟ إنني أفعل ذلك لأنه من المملّ جدا في بعض الأحيان أن نضطر إلى الإصغاء إلى ملاحظات لا تتضمن شيئا أكثر من "سنة من واحد، ونصف دزينة من آخر؛ هذا جيد، وذاك سيء؛ تم توقيع ذلك؛ أجريت الانتخابات" - بينما ننسى مدى تعقّد بناء المجتمعات، وإرادة إيجاد السلام ومقاومة الإكراه على إقامة محميات، كما فعلنا في مراحل أخرى من التاريخ البشري.

وعوضا عن ذلك، يجب أن نكون على استعداد للمساهمة لیتسنى لكل شعب تقرير مصيره.

أشار العديد من الزملاء إلى أنه يتعين اتخاذ خطوات من أجل تحقيق الإدماج الكامل في الاتحاد الأوروبي. نعم، مما لا شك فيه أنه لا بد من اتخاذ هذه الخطوات لتحقيق الإدماج الكامل في المجتمع الدولي، على أساس الثقة. غير أن ذلك يجب أن يتم دون فرض، ولكن وفقا لوتيرة مختلف الثقافات والشعوب المعنية. ونحن نعلم أننا نتعامل، كما في حالات أخرى، مع مجتمعات متعددة الأعراق والثقافات لم تتكون بشكل طبيعي ولكن نتيجة قرار اتخذ بحرية بالموافقة على العيش معا. وكما ذكر السيد إنزكو، فإن ذلك يتطلب اهتماما متواصلا وصبرا ومنظورا طويلا لأجل.

أشكر السيد إنزكو على تقريره (S/2013/263، المرفق). ليس من المجدي دائما تناول اعتبارات معينة ولكن تجدر الإشارة دائما إلى أن التغيير لا يمكن فرضه، بل يجب بناؤه، ولا سيما في سياق السلام والتكامل. وفي هذا الصدد، نرى أن ما ورد في التقرير عن عقد مجلس الوزراء الجديد لاجتماعات منتظمة منذ إعادة هيكلته في تشرين الثاني/نوفمبر وعن اعتماد ميزانية عام ٢٠١٣ يمثل أخبارا مشجعة. ونحن نرحب بهذه الإنجازات، ولكنها ينبغي أن تصبح أمرا معتادا. ونحن نرحب بما بوصفها أمرا استثنائيا، ولكنها ينبغي أن تصبح القاعدة إذا كنا نريد أن

من جانبي، أود أن أشكر الممثل السامي للبوسنة والهرسك، السيد فالنتين إنزكو، على تقريره نصف السنوي (S/2013/263، المرفق) عن الحالة السياسية والاجتماعية في البلد. وسأقتصر في بياني على بضع تعليقات وملاحظات بشأن الحالة السياسية في البلد ومؤسسات الدولة والإصلاحات التي يتعين الاضطلاع بها ومسألة الشروط التي يجب استيفائها لإغلاق مكتب الممثل السامي.

فيما يتعلق بالوضع السياسي، يلاحظ بلدي بأسى العجز المستمر من الطبقة السياسية البوسنية في تحقيق توافق سياسي دائم على المشاريع الاتحادية. يمكن لذلك أن يفسر عدم إحراز تقدم ملموس خلال الفترة السابقة المشمولة بالتقرير. في الواقع، فإنه يبدو أن الاتجاه الإيجابي الذي رأيته في بداية عام ٢٠١٢، والذي قوبل بالترحيب أثناء المناقشة التي جرت يوم ١٥ أيار/مايو عام ٢٠١٢ (انظر S/PV.6771)، بدأ يفقد زخمه.

لقد نوهنا، أثناء تلك المناقشة، إلى أنه بعد إنشاء حكومة مركزية في شباط/فبراير ٢٠١٢، في أعقاب التوصل إلى التسوية السياسية بعد الانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، تم اعتماد عدد من التدابير، بما في ذلك الميزانية الوطنية، والتصويت على قانون التعداد السكاني وقانون المعونات الحكومية، واستطاعت الطبقة السياسية البوسنية التغلب على الانقسامات المبنية على المجتمعات حتى تتمكن من التصدي بشكل أفضل لمهمة توطيد وحدة البلد والمضي قدماً بمصالح مشتركة. وللأسف، لم يتمكن قادة البلد من الاستمرار في هذا الاتجاه الإيجابي، الذي كان سيؤدي إلى آفاق إيجابية للبلد، لا سيما فيما يتعلق بالتكامل الأوروبي - الأطلسي.

يعتقد بلدي أن المأزق الحالي، حتى وهو يتراجع، على الجبهة السياسية، الذي يرجع من ناحية إلى إحجام بعض الأطراف الفاعلة عن المشاركة في الحوار بروح تصالحية، ومن جانب آخر إلى رغبة في إضعاف دولة البوسنة والهرسك

الحيوية أم لا. وقد قرأنا جميعا التقرير وأعتقد أن هذا مثال واضح لما أكدته السيد إنزكو من أن المصالح الحزبية والشخصية يجري على ما يبدو إعلاؤها على المصلحة المشتركة ومصالح المجتمع. فعندما تعمل المؤسسات كما لو كانت شركات تخدم المصالح المكتسبة للقلة، فإنها لا يمكن أن تساعد بأي حال على بناء الثقة أو وضع أسس الديمقراطية والسلام.

ونائج الانتخابات المحلية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ولا سيما في حالة سريبرينيتسا، تمثل أخباراً سارة حتى وإن كانت المحاكم ستنتظر في الطعون. ونعلم أن الانتخابات لم تُعقد بعد، على سبيل المثال في مدينة موستار، لانتخاب السلطات المحلية. ونأمل أن تُجرى هذه الانتخابات. فالانتخابات الحرة لا تضر أبداً؛ وعدم إجراء الانتخابات يعوق الجهود الرامية إلى بناء احترام حقيقي للدستور والاتفاقات الموقعة والسلام الاجتماعي.

أخيراً، فيما يتعلق بتنفيذ القرار الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتس وفينيتشي، نأسف لعدم التقيد بموعد ١١ نيسان/أبريل النهائي الذي حدده الاتحاد الأوروبي للتوصل إلى اتفاق بشأن التعديلات الدستورية اللازمة. وندعو القيادة السياسية للبوسنة والهرسك إلى مضاعفة جهودها للتوصل إلى هذا الاتفاق.

وتنوه الأرجنتين بالعمل الذي يقوم به مكتب الممثل السامي في تنفيذ الجوانب المدنية من اتفاق دايتون، وكذلك بما يتخذ من إجراءات لضمان تمكن المؤسسات الحكومية من تنفيذ أحكام اتفاق السلام ودستور الدولة. ونعتقد أن وجود المكتب ضروري للإسهام في إجراء حوار، وهو أمر لا يمكن ضمانه إلى الأبد، ولكننا نعتقد أنه ضروري دائماً.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية بوصفي ممثل توغو.

وعلاوة على ذلك، نظرا للتنظيم المؤسسي المعقد جدا للبلد، وهو التنظيم الذي ليس له سوى أن يعيق سلاسة إدارته، تعتقد توغو أنه قد يكون من المفيد استئناف المناقشة بشأن تبسيط وشفافية هذه المؤسسات. هنا ينبغي إيجاد وسيلة توافقية مسعدة بين الذين يدعون إلى دستور لا مركزي إلى حد كبير والذين يرغبون في تعزيز الدولة المركزية.

فيما يتعلق بالأهداف الخمسة والشرطين لإغلاق مكتب الممثل السامي، نأسف لعدم إحراز تقدم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، يسرنا أن مكتب الممثل السامي في برسكو وضع حدا في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ لولايته بالإشراف على المنطقة، تمشيا مع توصيات مجلس تنفيذ السلام في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢.

ونرحب أيضا بالخطوات الأولية التي اتخذتها البوسنة والهرسك فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق السياسي في ٩ آذار/مارس ٢٠١٢ بشأن تسجيل الممتلكات العسكرية كأصول منقولة للدولة. وندعو السلطات السياسية في البلد إلى مواصلة جهودها من أجل العمل بصورة بناءة على تنفيذ الاتفاق من دون مزيد من التأخير.

نظرا للتحديات الكبيرة التي تواجه البلد، ترى توغو الإبقاء على الوجود الدولي في البوسنة والهرسك بغية مساعدة البلد على تحقيق تسوية سياسية دائمة يمكنها تعزيز المؤسسات المركزية وضمان السلام في البلد وفي المنطقة. ومع ذلك، فإن المسؤولية تقع على عاتق القادة السياسيين للبوسنة والهرسك في اتخاذ مبادرة للتعايش. وهذا يعني أنه يجب التماس حوار صريح وحل وسط، نظرا إلى أن هذين هما الحلان الوحيدان اللذان يمكنهما أن يؤديا إلى تسوية دائمة ونهائية للمنازعات.

وأخيرا، أود أن اختتم بالتأكيد على دعم بلدي للجهود التي يبذلها الممثل السامي والموظفون المدنيون والعسكريون الذين يعملون على تطبيق اتفاق دايتون وتحقيق الاستقرار في البلد.

المركزية، يهدد تطبيق اتفاق دايتون. ذلك الاتفاق، كما ذكر متحدثون آخرون قبلي، يجب صونه وتنفيذه بحسن نية بغية تمكين البلد من إحراز مزيد من التقدم.

ونحن ندين الخطاب القومي، الذي يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات السياسية القائمة بين مختلف الطوائف، وإلى تآكل مؤسسات الدولة المركزية وجهود المجتمع الدولي لتعزيز السلام والاستقرار في البلد وفي المنطقة. نحن نحث مرة أخرى قادة البلد إلى أن يتصرفوا بقدر أكبر من المسؤولية السياسية بالالتزام بشكل حاسم ببناء دولة بوسنية متعددة الأعراق والعقائد، دولة تصون سيادة القانون.

في هذه النقطة الأخيرة، يشاطر بلدي الممثل السامي القلق على أنه لا يمكن تحقيق شيء دون دعم سيادة القانون واحترام مؤسسات الدولة وقراراتها. وفيما يتصل بذلك، نأسف لموقف التحدي الذي أبدته بعض الكيانات والأفراد في الدولة البوسنية، الذين، انتهاكا لاتفاق دايتون ودستور البلد، يواصلون اتخاذ التدابير السياسية والقانونية التي تعرقل عمل هذه المؤسسات المركزية في المناطق التي تقع تحت ولاية دولة البوسنة والهرسك.

من المهم أن تحترم مؤسسات الدولة المركزية المسؤولة عن صون سيادة القانون، لا سيما المحكمة الدستورية، وأن تنفذ القوانين. ولذلك من المؤسف أنه على الرغم من حكم أصدرته المحكمة في عام ٢٠١١، فإن القانون الانتخابي لم ينفذ حتى الآن، مما حال دون الدعوة إلى الانتخابات في موستار خلال الانتخابات المحلية التي جرت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وفوق ذلك، ندعو الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك إلى سرعة اعتماد التعديلات الدستورية التي من شأنها أن تسمح للمجتمعات المحلية غير الدستورية بالمشاركة بشكل كامل في الحياة السياسية للبلد.

والآن استأنف وظيفتي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطى الكلمة الآن لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة كولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): نحن نشهد اليوم حالة سياسية واقتصادية معقدة في البوسنة والهرسك. أود أن أعرب عن أمني الصادق في أن توفر مناقشة مجلس الأمن هذه فهما أفضل للحالة الراهنة. وأود أن أعرض بإيجاز وجهة نظري حول الوضع الحالي إلى جانب التطورات المحتملة مستقبلاً.

هناك آراء وتحليلات متباينة بين الجهات السياسية الفاعلة والمواطنين والمجتمع المدني فيما يتعلق بالتطورات الحالية في البلد. على الرغم من أننا نشهد حالة من الجمود في العملية السياسية، نعتقد أنه سيتم بذل جهود إضافية على وجه السرعة لإيجاد وسيلة للخروج من المأزق الحالي. تلك خطوة غاية في الضرورة ستكون بالتأكيد ذات فائدة لجميع مواطنينا. وهذا شيء يتوقعه الجميع في البوسنة والهرسك من قادتهم السياسيين والمسؤولين المنتخبين.

تمثل البوسنة والهرسك نموذجاً إيجابياً لجهود بناء السلام لكل من المجتمع الدولي والمؤسسات الوطنية. وقد تم تحقيق سلام مستقر؛ وأخذ البلد يعمل على أساس دستوري؛ واسترد معظم اللاجئين والمشردين ممتلكاتهم، وكثيرون عادوا إلى ديارهم. وقد تم إجراء سبعة انتخابات برلمانية عامة عدد منها نظمتها السلطات المحلية بالكامل. وقد تم تنفيذ إصلاح قطاع الدفاع والقوات المسلحة بنجاح.

وعلاوة على ذلك، فنحن ندرك جيداً حقيقة أن المتطلبات الأساسية لبناء الدولة الفاعلة والمجتمع الفاعل تشمل المصالحة الوطنية وبناء الثقة، ووضع حد للإفلات من العقاب على جميع الجرائم التي ارتكبت. لا يمكن أن يحقق ذلك من دون محاكمة جميع مجرمي الحرب، بغض النظر عن أصولهم العرقية.

وبالرغم من أن الاعتقالات الأولى للمدنيين من مجرمي الحرب قد نفذتها قوات عسكرية دولية، فإنه قد تم القبض على معظم الآخرين وتسليمهم للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في لاهاي، بواسطة السلطات المحلية. وبالإضافة إلى التعاون الإيجابي مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن أعداداً متزايدة من محاكمات جرائم الحرب جارية الآن في المحاكم الوطنية.

ولا بد لنا أن نسجل أن الحالة الأمنية في البلد بصفة عامة ظلت هادئة ومستقرة لسنوات. ونتيجة لذلك التقدم الملحوظ، فقد خفض كل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي من عدد قواتهما في الميدان. وبعد أن كانت البوسنة والهرسك بلداً مضيفاً لعمليات حفظ السلام في الماضي، أضحت الآن بلداً مساهماً بقوات في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والقوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان التابعة لحلف شمال الأطلسي.

ويمكنني أن أؤكد التزام البوسنة والهرسك بحق بالمسار الأوروبي، الذي يظل قضية ذات أولوية قصوى في سياستها الخارجية. ويواصل قادتنا السياسيون الحوار بغية إيجاد حلول لكل المسائل المعلقة كيما يتسنى إنفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، مما يمكن البوسنة والهرسك عملياً من التقدم بطلب يتصف بالمصداقية للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. وهذه العملية ليست هدفاً سياسياً رئيسياً فحسب، بل هي السبيل الأمثل لتهيئة بيئة تشريعية ومؤسسية تلي معايير حياة أفضل لمواطنينا، كما تهيئ ظروفًا مؤاتية لتطوير شركاتنا واجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

وثمة هدف آخر في مجال السياسة الخارجية يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للبوسنة والهرسك. ويتمثل في العمل بشكل وثيق مع جميع بلدان المنطقة، لا سيما بلدان الحوار، كرواتيا وصربيا والجبل الأسود، وتطوير علاقات ثنائية جيدة ومكثفة

يريدون رؤية البوسنة والهرسك دولة موحدة ومستقرة تتوفر لها مقومات الحياة ومتعددة الأعراق ومزدهرة، تتعاون سلميا مع جيرانها وتمضي على مسار العضوية في الاتحاد الأوروبي دون رجعة عنه. ولذلك، فإننا نشجع أعضاء المجلس على حث القيادة السياسية للبوسنة والهرسك للتغلب على الجمود السياسي وإجراء الإصلاحات الضرورية لدفع البلد قدما في منظوره الأوروبي.

وما زال المأزق السياسي في البوسنة والهرسك يعرقل عملية تحقيق المزيد من الاستقرار والتنمية. وعلى مستوى الكيان، لا سيما في الاتحاد، يظل المناخ السياسي متوترا وصعبا. وقد فشلت عدة محاولات لتغيير حكومة الاتحاد نتيجة للتحديات السياسية والدستورية. وللأسف، فإن هذا الصراع من أجل السيطرة السياسية يحد من قدرة الأحزاب السياسية المحلية على المشاركة بشكل بناء في برامج الإصلاح الهامة. وقد تزايدت حدة المخاوف عندما أُلقي القبض على رئيس الاتحاد بوديمير في أواخر نيسان/أبريل متهما بالتورط في الجريمة المنظمة والفساد.

ولا يبدو في الأفق سوى احتمالات ضئيلة للتوصل إلى حل لهذا المأزق في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظنا بعض البوادر الهامة لمواقف انتخابية سابقة للأوان من جانب الأحزاب استباقا للانتخابات العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. لذلك، ثمة احتمالات خطيرة لإطالة أمد المأزق السياسي في الاتحاد. وسيكون لذلك المزيد من التداعيات السلبية على الحالة الاقتصادية الخطيرة بالفعل في البوسنة والهرسك، التي تعتمد فعلا على الدعم المالي الكلي من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي.

وفي جمهورية صربسكا، أجري تعديل للحكومة في ١٢ آذار/مارس استجابة لنتائج الانتخابات البلدية التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. غير أن القيادة في بانيا لوقا واصلت تعطيل فعالية وعمل الهياكل الحكومية، إلى

معها. وقد تجلّى هذا الالتزام في الحوار السياسي المكثف الذي جرى مؤخرا، من خلال اجتماعات ثنائية عقدت على أعلى مستوى، مع كرواتيا وصربيا والجبل الأسود. واجتماع اليوم في أنقرة خير مثال على هذا الحوار. والتعاون الفعال بين بلدان الحوار يكتسي أهمية خاصة فيما يتعلق بقضايا التعاون عبر الحدود، ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع والتهرب، وغير ذلك.

وأعتقد أن كل جهودنا سوف تنعكس على مواصلة تعزيز العلاقات والحالة في البوسنة والهرسك والمنطقة برمتها. لقد آن الأوان بالنسبة لنا جميعا لكي نتجه إلى مستقبلنا المشترك متمثلا في الاندماج الأوروبي والرفاه السياسي والاقتصادي والاستقرار والاحترام المتبادل لسيادة بلداننا وسلامتها الإقليمية، والتعاون الوثيق والودي بين شعوبنا كافة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة للسيد ماير - هارتنغ.

السيد ماير - هارتنغ (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. يؤيد هذا البيان البلد المنضم، كرواتيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام، تركيا وجمهورية مقدونيا البوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وآيسلندا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل للانضمام، ألبانيا؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أشارك المتكلمين الآخرين الترحيب بالممثل السامي، صديقي العزيز فالنتين إنزكو، في المجلس مرة أخرى، مؤكدا له دعمنا المستمر.

إن عدم إحراز تقدم في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية الضرورية، واستمرار التشدد بالكلمات الرنانة المسببة للخلاف، والانقسامات الحادة العميقة الجذور بين الأحزاب السياسية ما زال يؤثر سلبا على جهود أولئك الذين

ذلك والموارد التي كرسها الاتحاد الأوروبي، لم تتمكن القيادات السياسية في البوسنة والهرسك مرة أخرى من الاتفاق على حل، مما أدى إلى إلغاء اجتماع الحوار الرفيع المستوى للاتحاد الأوروبي الذي كان من المقرر عقده في ١١ نيسان/أبريل.

وقامت كاترين أشتون، الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، والمفوض ستيفان فوله مؤخرا بزيارة البوسنة والهرسك، وحثا قادتها على مواصلة السعي إلى حلول توفيقية والمضي بالبلد قدما على طريق العضوية في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك من خلال تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وبامتناعها عن موافقة دستورهما مع المعايير الأوروبية، تجاوزت البوسنة والهرسك بتعريض شرعية ومصداقية قادتها في المستقبل، الذين سيجري اختيارهم في الانتخابات العامة سنة ٢٠١٤، للخطر.

وقد كررت الممثلة السامية أشتون، والمفوض فولي أيضا مرة أخرى التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي بتحقيق المستقبل الأوروبي للبوسنة والهرسك.

وينبغي أن يساعد التقدم الذي أحرزته بقية بلدان المنطقة مؤخرا نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وخاصة بدء تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو، فضلا عن انضمام كرواتيا المتوقع إلى الاتحاد الأوروبي، على تشجيع إحراز تقدم في البوسنة والهرسك أيضا.

ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، عزز الاتحاد الأوروبي وجوده السياسي في البوسنة والهرسك بغية تيسير إحراز تقدم نحو التكامل الأوروبي. ولا يزال الوجود الوحيد للاتحاد الأوروبي في الميدان، له ممثل خاص وحيد للاتحاد الأوروبي ورئيس الوفد هناك، يشارك بصورة كاملة في دعم البوسنة والهرسك في جميع المسائل المتعلقة بالاتحاد الأوروبي. وقد عزز الاتحاد الأوروبي وجوده الإقليمي في عام ٢٠١٢، عبر إنشاء مكتبين جديدين في موستار وبرتشكو، فضلا عن إنشاء مكتب أكبر في بانيا لوكا. ويوفر الممثل الخاص ورئيس الوفد التوجيه السياسي اللازم

جانب التواجد الدولي في البوسنة والهرسك. وهذا أمر غير مقبول ويعقد العمليات السياسية في البلد، ويزيد من صعوبة استمرار أي زخم إيجابي.

والصعوبات على مستوى الكيان تترجم إلى ضعف قدرة المؤسسات على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك على مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، بصفة خاصة. وهذا يزيد من تعقد الجهود الرامية إلى تعزيز القضاء وتنفيذ الإصلاحات في مجال الدفاع، بما في ذلك ضرورة حل مشكلة المخزونات غير المستقرة من فواتير الأسلحة والذخائر في البلد.

والاتحاد الأوروبي ينخرط منذ سنوات عديدة في جهود لضم البوسنة والهرسك إلى عضويته. ونرى من الأهمية بمكان أن تفي البوسنة والهرسك كأولوية بالتزاماتها بموجب الاتفاق المؤقت لتحقيق الاستقرار والانتساب. فإذا لم يتحقق ذلك، لن يتمكن البلد من المضي قدما على الطريق صوب الاندماج الأوروبي الذي يتطلع إليه مواطنوه، وهم محقون في ذلك. والبوسنة والهرسك تحتاج على وجه السرعة، وبصورة خاصة، إلى تطوير دستورهما امتثالا للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وإلى تنفيذ الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينشي ضد البوسنة والهرسك. فهذا الحكم يجسد مبدأ عدم التمييز العرقي، وهو في صميم القيم التي يدعو إليها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وتنفيذ هذا الحكم يسمح للاتحاد الأوروبي بالبت في نفاذ اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع البوسنة والهرسك، مما يمهد السبيل لاتخاذ المزيد من الخطوات، بما في ذلك التقدم بطلب يتصف بالمصداقية للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي.

وفي أوائل عام ٢٠١٣، بدأت جولة جديدة من جهود التيسير التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في هذا الشأن، وقادها الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي ورئيس وفد الاتحاد بيتر سورينسن والمفوض ستيفان فوله. ورغم الكثير من الوقت الذي استغرقه

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أتقدم بخالص التهنية لكم، سيدي الرئيس، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو.

وأود أيضا أن أرحب بسعادة السيد فالتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره (S/2013/263، المرفق).

وكما سمع الأعضاء، فإن كرواتيا تؤيد أيضا بيان الاتحاد.

إن تحقيق الاستقرار والرخاء في البوسنة والهرسك يكتسي أهمية بالغة لاستقرار منطقة جنوب شرق أوروبا بأسرها. وعليه، تدعم كرواتيا بصدق تحقيق التنمية في البوسنة والهرسك، كي تكون دولة قادرة على الاضطلاع بصلاحياتها كاملة لمنفعة جميع مواطنيها. وتؤيد كرواتيا بقوة نيل البلد المحتمل للعضوية الكاملة في منظمة حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، نلاحظ مع الأسف أنه على الرغم من بعض التطورات الإيجابية في بقية أنحاء المنطقة، مثل التوصل إلى اتفاق بين بلغراد وبريشتينا، والتقدم المحرز في الجبل الأسود في عمليات التكامل الأوروبي - الأطلسي، فقد توقف تماما إحراز أي تقدم في البوسنة والهرسك في جميع المجالات تقريبا، بما في ذلك خطة العمل المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ومنذ التقرير السابق للممثل السامي (انظر S/2012/813) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لم يتحقق أي تقدم ملحوظ في تعزيز المؤسسات ولا في الإطار الدستوري أو تنفيذ الإصلاحات الضرورية.

وتمر البوسنة والهرسك بمفترق طرق الآن. فمن ناحية، هناك اتفاق دايتون، وفي الناحية الأخرى هناك الحكم الذي أصدرته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفيتيتشي. ومن رأينا أن الديمقراطية والمساواة بين جميع المواطنين، فضلا عن المساواة بين الشعوب المكونة الثلاثة

لقائد قوة الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل العسكرية ذات البعد السياسي المحلي، وخصوصا فيما يتعلق بالعمليات الحساسة والعلاقات مع السلطات المحلية ومع وسائل الإعلام المحلية.

ويواصل الاتحاد الأوروبي أيضا دعم التقدم الذي تحرزه البوسنة والهرسك في مجال الأمن. وما تزال الحالة الأمنية العامة هادئة ومستقرة، في حين أثبتت السلطات في البوسنة والهرسك قدرتها حتى الآن على التصدي لتهديدات البيئة الأمنية. وعليه سيواصل الاتحاد الأوروبي تركيز عملية ألتيا التابعة لقوة الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك على بناء القدرات والتدريب. ومع ذلك، ستواصل عملية ألتيا الاضطلاع بدور عسكري تنفيذي لدعم جهود البوسنة والهرسك الرامية للحفاظ على بيئة سالمة وآمنة في إطار ولاية الأمم المتحدة. وعليه، تبقى العملية قادرة على الإسهام في قدرات سلطات البوسنة والهرسك فيما يتعلق بالردع، حسبما تقتضيه الحالة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي أيضا تقديم قدر كبير من المساعدة خلال المرحلة السابقة للانضمام.

ونتطلع - في سياق استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن البوسنة والهرسك بوجه عام - إلى مواصلة المناقشة مع المجتمع الدولي بشأن إعادة تشكيل الوجود الدولي في المحفل المناسب لذلك. وندعو السلطات في البوسنة والهرسك إلى تحقيق الأهداف والشروط المعلقة من أجل إغلاق مكتب الممثل السامي في البلد.

وختاماً، يكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه القاطع بالسلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، بوصفه بلدا موحدا ذا سيادة. وما زلنا على استعداد لتقديم المساعدة اللازمة لدعم إحراز التقدم نحو التكامل الأوروبي للبوسنة والهرسك. وذلك هو النهج الذي سيمضي بالبلد قدما نحو خطته الإصلاحية المؤدية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية في الطريق نحو الاتحاد الأوروبي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

القرار في البوسنة والهرسك، آخذين في الاعتبار التعقيدات التي تنسم بها هذه العملية.

ولا تزال كرواتيا على استعداد لتقديم جميع المساعدات الممكنة إلى البوسنة والهرسك في مسارها نحو التكامل الأوروبي - الأطلسي. ويشمل جزء من تلك الجهود إعداد اتفاق الشراكة الأوروبية - الأطلسية بين كرواتيا والبوسنة والهرسك، فضلا عن إجراء المحادثات بشأن الآثار الاقتصادية وغيرها التي ستترتب عن انضمام كرواتيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي اعتبارا من ١ تموز/يوليه.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن مستقبل البوسنة والهرسك يجب أن يظل من مسؤولية شعب البلد في المقام الأول. غير أنه يتعين على المجتمع الدولي - في نفس الوقت - تحمّل دوره في المسؤولية عبر المشاركة النشطة والمستدامة، التي لا تزال ضرورية لتحقيق التقدم والرخاء في البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل صربيا.

السيد ستارتشيفيتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بسعادة السيد فالنتين إنزكو، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره (S/2013/263، المرفق).

يتمتع بلدي بعلاقات مستقرة مع البوسنة والهرسك، وييدي احتراماً كاملاً لاتفاق دايتون للسلام، بوصفه أساساً للاستقرار في ذلك البلد وفي منطقة غرب البلقان. ونحن ملتزمون بسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية، ونرى أن على شعبها وزعمائها السياسيين أن يقرروا مستقبلها دون تدخل خارجي من أحد. تحقيقاً لتلك الغاية، فإننا سنؤيد أي اتفاق يقبله الكيانان والشعوب التأسيسية الثلاثة للبوسنة والهرسك.

تكتسي أهمية بالغة وعلى قدم المساواة لضمان الاستقرار والاستدامة في البوسنة والهرسك. وفي رأينا أنه ينبغي ألا يسفر التمثيل على الصعيدين السياسي والوطني عن أي شكل من أشكال الهيمنة العرقية، بل ينبغي أن يؤدي إلى حفظ التوازن بين الحقوق الفردية والجماعية للمواطنين.

ونود أيضاً أن نكرر التأكيد على دعم كرواتيا القوي لسيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

ونأمل بصدق أن يسفر الحوار السياسي والاستعداد للتوصل إلى حل توفيق عن نتائج ملموسة، تمكن من دخول الاتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب بين البوسنة والهرسك والاتحاد الأوروبي في حيز النفاذ، الأمر الذي من شأنه أن يشكل خطوة هامة إلى الأمام في عملية التكامل الأوروبي، وأن يوفر للبوسنة والهرسك أداة إضافية للتعجيل بعمليات الإصلاح. ونأمل أن تتمكن النخب السياسية من التوصل إلى اتفاق، الأمر الذي يبين أنها تضع مصالح البلد ومصالح جميع المواطنين فوق مصالح أحزابها.

وعلاوة على ذلك - بالنسبة لكرواتيا، بوصفها بلداً مجاوراً - فإن تقدم البوسنة والهرسك على الطريق المؤدي إلى نيل عضوية الناتو يكتسي أهمية بالغة. وعليه، ندعو الزعماء السياسيين في البلد إلى بذل جهود إضافية من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي الذي توصلت إليه الأحزاب السياسية الستة فيما يتعلق بحل المسألة المتعلقة ذات الصلة الممتلكات العسكرية، بغية تنفيذ الجولة الأولى من خطة العمل بشأن نيل عضوية الناتو. وفي غضون ذلك ينبغي مواصلة وتعزيز التعاون القائم بين البوسنة والهرسك والناتو.

وقد لا ينطبق مبدأ تنفيذ الشروط في وقت مبكر - قبل الشروع في عملية المفاوضات المؤسسية - بصورة كاملة على البوسنة والهرسك في جميع الأوقات. ونؤيد اتباع نهج يأخذ في الاعتبار الحاجة القائمة إلى الآن إلى بناء القدرات اللازمة لصنع

وصربيا ملتزمة باستقرار البوسنة والهرسك وتنميتها بوجه عام. وقد اتخذت، من جانبها، عددا من الخطوات الهامة نحو تحقيق المصالحة الإقليمية. ففي آذار/مارس ٢٠١٠، اعتمدت الجمعية الوطنية إعلانا بشأن سريرينيتسا واعتذر الرئيس نيكوليتش، في مقابلة مع التلفزيون البوسني في نيسان/أبريل، عن جميع الجرائم التي ارتكبت باسم صربيا وأعلن أنه سيزور سريرينيتسا للترحم على الضحايا. وفي هذا الصدد، تؤمن صربيا بإيمانها راسخا بأنه، في سياق عملية المصالحة الحقيقية، لا بد من معاقبة جميع مرتكبي الجرائم بغض النظر عن الطائفة العرقية التي ينتمون إليها.

ونرى أن من المهم بصفة خاصة الانتهاء من عملية عودة اللاجئين وتنفيذ البرنامج الإقليمي للتعامل مع مشاكل إسكان أشد فئات اللاجئين ضعفا في المنطقة بمزيد من الكفاءة ودون إجراءات بيروقراطية أو طلبات إضافية.

وبلدي يعتبر التعاون الإقليمي المكثف واستقرار منطقة جنوب شرق أوروبا سياسيا واقتصاديا شرطا من الشروط المسبقة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. ونحن ملتزمون بتعزيز التعاون الإقليمي ونرحب بالتعاون الناجح مع البوسنة والهرسك الذي تحقق من خلال عملية التعاون في جنوب شرق أوروبا ومجلس التعاون الإقليمي واتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، الذي تترأسه حاليا البوسنة والهرسك، ومبادرة وسط أوروبا ومبادرة الأدراتي والأيوبي وغير ذلك من المبادرات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

وتنظر صربيا إلى البوسنة والهرسك بوصفها إحدى أقرب شركائها، وهي ذات مصلحة قوية في تعزيز العلاقات المتبادلة على أرفع مستوى ممكن. ونحن ملتزمون بتطوير تلك العلاقات على أساس حسن الحوار وسنواصل الجهود لتعزيزها على المستوى المركزي، فضلا عن توسيع وتكثيف التعاون مع اتحاد البوسنة والهرسك، وزيادة تعميق وإثراء العلاقات الخاصة مع جمهورية صربيا.

ومنذ تشكيل حكومتين جديدتين في بلدنا في عام ٢٠١٢، زاد التعاون بيننا، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الإقليمية، زيادة كبيرة وحقق نتائج ملموسة، جعلت هذه الفترة الأخيرة واحدة من أكثر الفترات دينامية في تاريخ تعاوننا.

وصربيا مؤيد قوي لاندماج البوسنة والهرسك في أوروبا ولتعزيز تعاوننا في تلك العملية، ولا سيما فيما يتعلق بتبادل الخبرات وبناء القدرات الإدارية وإبرام اتفاقات ملموسة بشأن النهج والسبل المشتركة لاستخدام الأموال المتاحة من الاتحاد الأوروبي.

ونلاحظ أن الممثل السامي يكرس جانبا كبيرا من تقريره لمناقشة مركز وأداء المؤسسات في اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا. ونأمل في التغلب على العقبات الداخلية وأن يتم التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق داخلي يفضي إلى استمرار التكامل الأوروبي للبوسنة والهرسك. وصربيا على استعداد لمعالجة جميع المسائل المتعلقة مع البوسنة والهرسك، والتي أصبحت أقل بكثير الآن، بحسن نية وبما يحقق مصالحنا المشتركة. ونرحب بصفة خاصة بالموقف الموحد بشأن أهمية الاتصال وتبادل الآراء بصورة مباشرة دون وساطة خارجية.